

Distr.: General
26 October 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم: تعزيز حقوق
الأطفال وحمايتهم

الأطفال والصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي طلب المجلس فيه مني أن أقدم تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار والقرارات ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) و ١٥٣٩ (٢٠٠٤). ويشمل التقرير معلومات عن مدى الالتزام بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، على نحو يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الساري المفعول، وغير ذلك من الانتهاكات الجارية ارتكابها ضد الأطفال المتأثرين من الصراعات المسلحة^(١). وبناء على طلب المجلس، يشمل التقرير أيضاً معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ؛ ومعلومات عن التقدم المحرز في وضع وتنفيذ خطط العمل (التي دعت

(١) يشمل القانون الدولي الساري المفعول فيما يتعلق بحقوق الأطفال وحمايتهم في الصراعات المسلحة، على وجه الخصوص: اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والالتزامات المنصوص عليها في البروتوكولين الإضافيين لهذه الاتفاقيات لعام ١٩٧٧؛ واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، والبروتوكول الاختياري المكمل لها المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠؛ والبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها؛ واتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.



إليها الفقرة ٥ (أ) من القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤)؛ ومعلومات عن تقييم دور مستشاري حماية الأطفال وأنشطتهم؛ وعن الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها عملية استعراض مستقلة بشأن تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ.

٢ - وعملا بقرارات مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١)، و ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، و ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، يتناول التقرير مسائل الامتثال فيما يتعلق بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم، وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة، مثل قتل الأطفال وتشويههم، والاعتداءات الجسدية، وعمليات الاختطاف ومنع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال؛ والهجمات على المدارس والمستشفيات.

ثانياً - القضايا الحالية التي تثير القلق

٣ - على الرغم من تحقيق تقدم فيما يتعلق بحماية الأطفال في عدد من حالات الصراع المسلح التي تناولتها في تقرير الأخير (A/59/695-S/2005/72)، إلا أن حالات جديدة نشأت تشكل مصدر قلق شديد. فقد تمخض تصاعد العنف في الشرق الأوسط مؤخرًا، في لبنان وإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، عن آلاف الضحايا من الأطفال. وينبغي لجميع الأطراف بذل جهود متضافرة لتخفيف ومنع مزيد من الانتهاكات من خلال الحوار والمشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة المهتمين بحماية الطفل.

٤ - وثمة أدلة جديدة تشير إلى أن ظاهرة تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم، وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة بدأت "تتأجر" داخل المناطق. وتدعو الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتحرك جماعات المتمردين عبر الحدود للتربص بالأطفال المستضعفين، كما تدعو الحاجة إلى تطوير خبرات رصد مناسبة للتصدي لهذه المشكلة بصورة فعالة. ومن المناطق التي تبعث الأوضاع فيها على القلق بصورة خاصة منطقتا نهر مانو والبحيرات الكبرى في أفريقيا. ومن الظواهر الأخرى المقلقة استخدام الأطفال من قبل المرتزقة وجماعات المرتزقة. وعلى الرغم من عدم جمع بيانات كافية وبصورة منتظمة حتى الآن، تفيد التقارير الواردة من الميدان بأن هذه المشكلة مصدر قلق متزايد.

٥ - وكثيرًا ما يحول انعدام الأمن وصعوبة وصول الأمم المتحدة إلى المناطق المتضررة دون الحصول على المعلومات، خاصة عندما تعمل الجهات من غير الدول في مناطق معزولة. فالتمردون وجماعات الثوار في العراق وأفغانستان مثلًا يعملون في الخفاء وفي مناطق منعزلة في كثير من الأحيان، مما يؤدي إلى صعوبة الحصول على أدلة عن ممارسات التجنيد وغيرها من الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال.

ثالثاً - تحديات أخرى

- ٦ - وفي حالات أخرى، مثل أيرلندا الشمالية، لا تزال ثمة مخاوف من اشتغال المنظمات شبه العسكرية، مثل قوة متطوعي ألستر ورابطة الدفاع عن ألستر، على أجنحة خاصة بالشباب، لا تزال تجند أشخاصاً دون الثامنة عشرة من العمر.
- ٧ - وفي جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي لم يتم الحصول على أي معلومات محددة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة غير المشروعة. غير أن الأمم المتحدة تلقت معلومات من مصادر المنظمات غير الحكومية تفيد بقيام جماعات مسلحة غير مشروعة باختطاف الأطفال وأخذهم رهائن.
- ٨ - ولا يزال توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة على نطاق واسع في مناطق الصراع عاملاً أساسياً يُمكن من تجنيد الجنود الأطفال. فهذه الأسلحة ميسورة الاستعمال والحمل، مما يسهل وضعها في أيدي الأطفال الذين يمكن تدريبهم بسرعة على استخدامها.
- ٩ - وتشير التجارب المكتسبة مؤخراً في مجال التسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج إلى ضرورة الاعتراف بالشواغل الخاصة بالمقاتلات من الفتيات والفتيات المرتبطات بالجماعات المسلحة. وينبغي أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عند وضع وتنفيذ السياسات والبرامج وخطط العمل.

رابعاً - معلومات عن الامتثال والتقدم المحرز في وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم وعن غير ذلك من الانتهاكات الجارية ارتكابها ضد الأطفال

- ١٠ - يقدم هذا التقرير معلومات عن التطورات الحاصلة خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد شملت عملية إعداد التقرير مشاورات واسعة النطاق داخل الأمم المتحدة، لا سيما ضمن فرقة العمل المعنية بالأطفال والصراع المسلح الموجودة في المقر، وأفرقة الرصد والإبلاغ القطرية التابعة لها، وبعثات حفظ السلام، والأفرقة القطرية، فضلاً عن التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وأفرقة الرصد والإبلاغ القطرية للأمم المتحدة التابعة لفرقة العمل المعنية بالأطفال والصراع المسلح، وبعثات حفظ السلام، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، تشكل المصادر الرئيسية للمعلومات الواردة في هذا التقرير. وبعد اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بدأت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ، وسهلت هذه العملية بتعاون وثيق مع الوكالات والبلدان المعنية، وبتعاون

بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والأفرقة القطرية. وأسفر ذلك عن إنشاء أفرقة الرصد والإبلاغ القطرية التابعة لفرقة العمل المعنية بالأطفال والصراع المسلح، وبدء الحوار مع عدد من الأطراف في إطار القرار، سعياً لإعداد وتنفيذ خطط عمل محددة الآجال لمنع الانتهاكات التي أُثِّمَتْ بها هذه الأطراف، ووضع حد لها.

١١ - وجرى تقييم التقدم الذي أحرزته الأطراف المدرجة في قائمتين في المرفقين الأول والثاني بهذا التقرير، والمذكورة في متن تقرير عام ٢٠٠٥، لمعرفة مدى مشاركة هذه الأطراف في حوار مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة التابعة لفرقة العمل المعنية بالأطفال والصراع المسلح، ومع غيرها من الجهات الممثلة للأمم المتحدة في الميدان، في إطار متابعة قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، وما إذا كانت هذه الأطراف قد وضعت خطط عمل تهدف إلى وضع حد لاستخدام الأطفال الجنود، من خلال هذا الحوار، أو في سياق عمليات أخرى، من قبيل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أو من خلال توقيع اتفاقات سلام. وكذلك يجري تقييم ما حققته الأطراف من تقدم نحو التوقف عن تجنيد واستخدام الأطفال الجنود؛ وما إذا كانت قد امتنعت عن ارتكاب انتهاكات خطيرة أخرى ضد الأطفال.

١٢ - ولا يسعى هذا التقرير إلى الفصل بأي شكل قانوني في ما إذا كانت أي من الحالات المشار إليها في هذا المقام تشكل أو لا تشكل نزاعاً مسلحاً في سياق اتفاقيات جنيف وبروتوكوليهما الإضافيين، كما لا ينطوي على أي حكم مسبق على الوضع القانوني للأطراف التي ليست دولاً والتي يمكن أن يكون لها ضلع في هذه الحالات. وقد تبنت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة نهجاً عملياً وتعاونياً في معالجة هذه المسألة، يركز على ضمان توفير حماية واسعة وفعالة للأطفال المعرضين لأوضاع تشكل مصدر قلق، بدلاً من محاولة تعريف مصطلح "الصراع المسلح" من وجهة النظر القانونية

ألف - معلومات عن الامتثال والتقدم المحرز في الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن

التطورات الحاصلة في أفغانستان

١٣ - حدثت زيادة كبيرة في أعمال العنف وهجمات المتمردين، بمن فيهم مليشيات طالبان وغيرها من الجماعات المسلحة، وفي عمليات القوات المسلحة الأفغانية والقوات العسكرية الدولية الموجودة في البلد طوال عام ٢٠٠٥. وقد وردت تقارير متفرقة، منها إفادات المسؤولين العسكريين للولايات المتحدة، بقيام قوات طالبان بتجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال. غير أن الفريق القطري للأمم المتحدة لم يتمكن من الحصول على

معلومات محددة وموثوق منها خلال الفترة قيد الاستعراض تسمح بمعرفة الجماعات المسلحة غير المشروعة التي قد تكون استمرت في استخدام الأطفال، وذلك بسبب صعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة. ولم يلتزم أي من هذه الجماعات المسلحة غير المشروعة حتى الآن بوضع حد لهذه الممارسة. وكذلك لم يُبلغ بأي حالات لتجنيد الأطفال في الجيش الوطني الأفغاني.

١٤ - ومن بواعث القلق المتزايد التصاعد الملحوظ في الهجمات على المدارس، وتُعزى هذه الهجمات بصفة رئيسية إلى المتمردين، بمن فيهم مليشيات طالبان وغيرها من الجماعات المسلحة، وقد توسعت هذه الأعمال من المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية إلى جميع الولايات. ومن ضمن الحوادث التي وقعت منذ أواخر عام ٢٠٠٥، حرق المدارس أو الهجوم عليها بالقنابل؛ واغتيال مديري المدارس والمعلمين والمسؤولين؛ وتوجيه التهديدات إلى الطلاب. وقد أدت هذه الهجمات إلى إغلاق جميع المدارس في ست مقاطعات وإغلاق عدد كبير منها في عشر مقاطعات أخرى في المنطقة الجنوبية. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٦، سُجل ما يزيد على ١٠٠ حادث من أحداث العنف ضد المدارس أو المدرسين أو التلاميذ، بالمقارنة بـ ٦٠ حادثًا خلال عام ٢٠٠٥ بأكمله؛ ويُذكر أن ١٠٥٠٠٠ طفل في المنطقة الجنوبية محرومون من الذهاب إلى المدرسة بسبب انعدام الأمن. وتفيد التقارير أيضا بأن الاعتراضات الأيديولوجية على تعليم البنات هي الدافع وراء بعض هذه الهجمات على ما يبدو.

١٥ - وفي المنطقة الجنوبية، بما فيها مقاطعة بنجاوي وولاية هلمند، يسقط عدد متزايد من المدنيين ضحايا لتصاعد أعمال القتال بين متمردي طالبان وقيادة القوات الموحدة التي تقودها الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة بأفغانستان. وأدى حادث على جانب كبير من الفظاعة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى مقتل ستة أطفال وجرح ١٤ شخصا آخرين عندما انفجر صاروخ أطلقته عناصر طالبان في مدرسة سلاباغ بمدينة أسد أباد في كونار. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، أدى الهجوم الجوي بالقنابل الذي قامت به قيادة القوات الموحدة بأفغانستان على منطقة سكنية في قرية طالوقان بمقاطعة بنجاوي، حيث ادُعي أن عناصر طالبان كانت محتفية، إلى مقتل حوالي ٣٥ مدنيا، تأكيد أن من بينهم ٩ أطفال على الأقل. وكذلك أصيب أطفال بجراح في حوادث تفجير انتحاري استهدفت القوات العسكرية الأجنبية.

١٦ - وإلى جانب برنامج البدايات الجديدة في أفغانستان، وهو عبارة عن مبادرة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تدعمها الأمم المتحدة، تتولى منظمة الأمم المتحدة للطفولة قيادة برنامج التسريح وإعادة الإدماج الخاص بالأطفال. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٦ كان ما مجموعه ٧٤٤٤ من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، والمتضررين من الصراعات

المسلحة، قد استفادوا من مختلف أنشطة دعم إعادة الإدماج في ٣٤ ولاية في البلد منذ بداية البرنامج في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال هنالك أطفال مرتبطون بالقادة المحليين في المناطق الريفية في الشمال، وفي الشمال الشرقي للبلد ووسطها.

التطورات الحاصلة في بوروندي

١٧ - لقد أُحرز تقدم في المفاوضات بين حكومة بوروندي والجماعة المتمردة المسلحة المسماة القوات الوطنية للتحرير، فصّل أغاثون رواسا. وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وقّع الطرفان اتفاقاً شاملاً لوقف إطلاق النار في دار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة.

١٨ - وتستمر القوات الوطنية للتحرير في استخدام الأطفال كمقاتلين وفي مختلف المهام التعبوية. ويُقدّر أن مئات الأطفال يعملون في صفوف القوات الوطنية للتحرير في الوقت الحاضر. ولا يزال استمرار هذه القوات في تجنيد الأطفال يشكل مصدر قلق شديد. فخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٦، أُبلغ عن ٧٥ حالة من حالات تجنيد الأطفال في الفصيلين المتبقين من القوات الوطنية للتحرير وهما القوات الوطنية للتحرير/فصيل أغاثون رواسا، والجماعة المنشقة عنه، وهي القوات الوطنية للتحرير/فصيل جان بوسكو سنغايايا، وذلك في بوجومبورا، وبوجومبورا الريفية، ومحافظات بوروري، وبوبانزا، وماكامبا، وروتانا، وجيتيغا. وفي بلدة جيتيغا الواقعة في وسط بوروندي، زُعم أن القوات الوطنية للتحرير قامت بالتجنيد في كل من بلديتي موتاهو وبوغيندانا. ويشكل هذا الأمر مصدر قلق خاص، حيث إن حوادث التجنيد لم تَنْفَسْ في الجزء الغربي من بوروندي فحسب، بل هي بصدد الانتشار في اتجاه وسط البلد. ومن الصعب التحقق من غالبية التقارير عن تجنيد الأطفال، نظراً للطبيعة الحساسة للمعلومات، والتوجس من الأخطار على حياة المحققين والمخبرين. وإضافة إلى ذلك وردت أيضاً تقارير عن تواجد جنود أطفال سابقين تابعين للقوات الوطنية للتحرير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تجري مواصلة التحقيقات فيها.

١٩ - ومنذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أُبلغت عملية الأمم المتحدة في بوروندي عن ٥٥ حالة من حالات قتل الأطفال و ٩٣ حالة من حالات تشويههم تسببت فيها القوات الوطنية للتحرير أو السلطات الحكومية. وقد قُتل بعضهم أثناء المعارك التي وقعت بين الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو (Palipehutu) - القوات الوطنية للتحرير، وبين قوة الدفاع الوطنية. وقد اتهم أطفال آخرون بالمشاركة في التمرد وألقي القبض عليهم وعُذبوا أثناء احتجازهم. وفي إحدى الحالات، أُطلقت النار على أربعة أطفال وأردوا قتلى، وجرح طفلان أثناء تبادل النيران بين قوة الدفاع الوطنية والقوات الوطنية للتحرير. وفي حادث آخر

وقع في مورامبيا، في بوجومبورا الريفية، وُجد طالب في السابعة عشرة من عمره مقتولا على جانب النهر، وقعد تعرض للضرب الشديد وقُيدت يدها. وألقي القبض على شرطين بتهمة القتل وكانا ينتظران محاكمتها عندما أُعد هذا التقرير. وقد تصاعدت أعمال العنف بين قوة الدفاع الوطنية والقوات الوطنية للتحرير في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٦، حيث قُتل ثمانية أطفال على الأقل من جراء انفجار قنابل يدوية أثناء القتال.

٢٠ - وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٦، أبلغت عملية الأمم المتحدة في بوروندي بما مجموعه ٣٨١ حالة من حالات احتجاز الأطفال. وكانت من هذه الحالات تتعلق بالاحتجاز غير المشروع لأطفال على أيدي قوة الدفاع الوطنية، أو الشرطة الوطنية البوروندية، أو شرطة الأمن الداخلي، أو جهاز الاستخبارات الوطني، بما في ذلك طفل في سن التاسعة محتجز بشبهة ارتباطه بالقوات الوطنية للتحرير. وتستخدم الشرطة والجيش بعض الأطفال من هذه المجموعة كمخبرين للتجسس على أنشطة القوات الوطنية للتحرير. وفضلا عن ذلك، أعادت الحكومة فتح مركز راندا في أواسط نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وهو مركز سابق لتسريح المقاتلين في محافظة بوبانزا، لإيواء المقاتلين السابقين التابعين للقوات الوطنية للتحرير الذين أُسروا أو استسلموا. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٦، بلغ مجموع عدد المحتجزين في راندا ٤٥٤ محتجزا، منهم ٢٥ طفلا بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة من العمر، وبينهم فتاة واحدة. وما زال كثير من هؤلاء الأطفال يعانون من صدمة من جراء التجارب التي عاشوها كمقاتلين تابعين للقوات الوطنية للتحرير. ولم يُفصلوا حتى الآن عن البالغين من المقاتلين السابقين للقوات الوطنية للتحرير، ولم يتم الاعتراف بهم رسميا كجنود أطفال سابقين، وهو شرط فرضته الحكومة لتلقي مستحقات التسريح والمساعدة. ومن المحتمل أن يظل وضع هؤلاء الأطفال مجهولا في غياب اتفاق سياسي بين الحكومة والقوات الوطنية للتحرير.

٢١ - وخلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٦، قام برنامج التسريح وإعادة الإدماج ومنع تجنيد الأطفال الجنود، الذي تدعمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة والبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج التابع للبنك الدولي، بتسريح وإعادة إدماج ٣٠١٣ من الأطفال الجنود السابقين (الأحزاب والحركات السياسية المسلحة: ٦٣٩؛ القوات المسلحة البوروندية: ٨٨٥؛ حُماة السلام: ٣٨٣؛ المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية: ١٠٦)، وأعيد هؤلاء الأطفال إلى أسرهم ومجتمعهم. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٦ عاد حوالي ٥٦٠ من الأطفال الجنود السابقين إلى المدرسة وكان ١٨٠٠ طفل يتابعون تدريبا مهنيا. وشكلت لجنة فنية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لكفالة نقل المسؤولية عن مشروع الجنود الأطفال إلى الحكومة بسلاسة، مع تحقيق

التكامل بين المشروع والبرنامج الوطني للتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، الذي تنفذه الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. واللجنة الوطنية بصدد وضع إجراءات وآليات لتسريح الأطفال الجنود السابقين من القوات الوطنية للتحرير. وإضافة إلى ذلك، قامت منظمة العمل الدولية، من خلال برنامجها الدولي للقضاء على عمل الأطفال، بإعادة إدماج ٨٩٨ من الأطفال الجنود السابقين، والحيلولة دون تجنيد ٤٥٢ طفلاً من الأطفال المعرضين لخطر التجنيد.

٢٢ - وأنشأت اليونيسيف وشركاؤها شبكة لحماية الأطفال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦ أنشأت عملية الأمم المتحدة في بوروندي واليونيسيف فرقة عمل معنية برصد انتهاكات حقوق الطفل والإبلاغ عنها في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

التطورات في كوت ديفوار

٢٣ - يرتبط الأطفال بالجماعات المسلحة في كل من الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة وفي المناطق التي تهيمن عليها القوات الجديدة. وليس هناك حالياً دليل ملموس على وجود أطفال في صفوف القوات المسلحة الحكومية، القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار. ومع ذلك فإن الأطفال على صلة بجماعات الميليشيا المسلحة وثيقة الصلة بالحزب الحاكم، أي الجبهة الشعبية الإيفوارية. وهذه الميليشيات، التي تشمل جبهة تحرير الغرب الكبير، والحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار، والتحالف الوطني لشعب إلوي والاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير، تتحرك في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة، ولا سيما في الغرب. وتقر القوات المسلحة للقوى الجديدة وجماعات الميليشيا المرتبطة بها الأخرى بوجود أطفال ضمن قواتها المقاتلة. وقد التزمت القوات المسلحة للقوى الجديدة بخطة عمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وبذلت جهوداً كبيرة من أجل تنفيذ خطة العمل. وتم الاعتراف بجهود القوات المسلحة للقوى الجديدة وسيجري النظر في شطب اسمها من قائمة المرفق في التقرير المقبل، رهنا بتنفيذ خطة العمل تنفيذاً تاماً.

٢٤ - ويقوم حزب "الشباب الوطني"، وهو حزب مناصر للجبهة الشعبية الإيفوارية، عادة باستخدام الشباب في المظاهرات الجماهيرية العنيفة، في الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة، حيث يتعرضون لخطر التشويه أو الإصابة. وعلى سبيل المثال، ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أسفرت مظاهرات جماهيرية في غويغلو، هوجم فيها حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، عن مقتل خمسة إيفواريين، بمن فيهم طفل يبلغ من العمر ١٤ سنة وطفل يبلغ من العمر ١٦ سنة.

٢٥ - ورغم عدم وجود أرقام رسمية تبين المدى الحقيقي للعنف الجنسي الجسيم الذي يحدث، فقد أثبتت تقارير موثوقة أن العنف الجنسي مشكلة أمنية سائدة تتعرض لها النساء والأطفال، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة للقوى الجديدة وفي منطقة الثقة. وعلاوة على ذلك، يتعرض الأطفال في المعتقلات في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات المسلحة للقوى الجديدة، حيث أتمت عملية إقامة العدل، لعمليات إيذاء جسيم. وأصدرت القوات المسلحة للقوى الجديدة أمرا قياديا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، نظرا لبلاغ بشأن اغتصاب مزعوم لطفلة تبلغ من العمر ١٤ سنة ارتكبته عناصر من القوات المسلحة للقوى الجديدة في بواكي، يأمر بإنهاء اعتقال الأطفال إلى حين إعادة إقامة العدل.

٢٦ - ولا تزال المسألة الرئيسية التي تبعث على القلق تتمثل في قيام الميليشيا المناصرة للحكومة بالاستيلاء على المدارس واحتلالها بالقوة. ففي الفترة من ١٢ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، احتل أكثر من ١٠٠ فرد من جماعة ميليشيا مناصرة للحكومة، هي التجمع الوطني من أجل السلام، مركزا للأطفال، هو مركز أدمامي المعني بالأطفال المشوهين في أبيدجان. ولم يكن هناك أي طفل بالمبنى أثناء احتلاله، رغم أن الحادثة حالت دون وصول الأطفال إلى المركز أثناء هذه الفترة.

٢٧ - وأثناء فترة الإبلاغ، جرى تسريح ٣٢٧ طفلا مرتبطا بالقوات المقاتلة في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة، وسُلم ٢٥١ منهم رسميا إلى القوات المسلحة للقوى الجديدة. وحاليا تعمل اليونيسيف على تيسير إعادة تأهيل وإدماج ١٩٤ ١ طفلا من الأطفال الجنود السابقين و ٦٠٠ طفل آخر من الأطفال الذين تركوا الجندية بأنفسهم في داناني، والذين تلقوا تدريبا عسكريا من مقاتلين ليبيريين من مناصري القوات المسلحة للقوى الجديدة. وعلاوة على ذلك فقد أفرجت جبهة تحرير الغرب الكبير والحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار والتحالف الوطني لشعب إلوي والاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير، في غرب غويغلو، عن ٤٠٠ طفل يستفيدون حاليا من برامج إعادة التأهيل التي ترعاها اليونيسيف. ومع ذلك، ومما يبين وجود اتجاه مريب في المنطقة، أبلغ الشركاء المعنيون بحماية الأطفال في ليبيريا وكوت ديفوار، عن عملية تجنيد جديدة ومتكررة عبر الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار تقوم بها جماعات مسلحة عاملة في كوت ديفوار.

٢٨ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بدأت فرقة عمل معنية بالرصد والإبلاغ بشأن انتهاكات حقوق الأطفال ضمن إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) أعمالها في كوت ديفوار.

التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٩ - لا تزال التقارير تصل بشأن تواجد الأطفال في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في كيفو الشمالية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، سُجِّل تواجد أطفال ضمن الكتيبتين غير المدججتين ٨٤ و ٨٥ (إلماي - ماي سابقا) (٢٠ طفلا مع العقيد أكليمالي وحوالي ١٥٠ طفلا مع العقيد سامي). ولا تزال التقارير تصل بشأن قيام القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإعادة التجنيد.

٣٠ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أُبلغ عن مقتل ٢٢ طفلا أو تشويههم على أيدي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى سبيل المثال، في أيار/مايو ٢٠٠٦، توفي ٣ أطفال جراء قيام قوات عسكرية تابعة للكتيبة الثالثة والعشرين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإطلاق النار عن كثب عند هجومها على أكواخ أثناء صدامات نشبت بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في نياميلما، بمقاطعة روتشورو، في كيفو الشمالية. ولا تزال الجهات المعنية بحماية الأطفال في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية تواصل تسجيل عدد من حالات اختطاف وإعادة تجنيد الأطفال بواسطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي الفترة نفسها، رصدت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما مجموعه ٦١ طفلا يزعم أنهم ضحايا اغتصاب ارتكبه أفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى سبيل المثال، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، يُزعم أن النقيب إيندي - مولينغا التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أثناء تحركه إلى نينجا في كيفو الجنوبية مع قواته، أخذ ٥ فتيات معه.

٣١ - وقد أصدرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ مذكرتين دوليتين لاعتقال لوران نكوندا وجول موتوبوتسي، فيما يتعلق بأزمة بوكافو التي وقعت في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٤ والتي أسفرت عن عشرات القتلى والاعتصاب للكبار والأطفال، فضلا عن النهب الواسع النطاق. ومع ذلك، وحتى الآن، لم تتخذ أي خطوات لتنفيذ مذكرات الاعتقال. وفي كيفو الشمالية، تواصل عناصر من الكتيبة ٨١ والكتيبة ٨٣ غير المدججتين والتابعتين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهما تعتبران من القوات الموالية للقائد المتمرد لوران نكوندا التحرش والتهديد وإعادة التجنيد للأطفال الذين كانوا مرتبطين بجماعات عسكرية والذين أُعيدوا إلى أسرهم الآن في أجزاء من أراضي ماسيسي وروتشورو. ومن المقدر أنه منذ تموز/يوليه ٢٠٠٥، قد تم تجنيد ٧٠ طفلا في صفوف قوات نكوندا بأراضي ماسيسي وروتشورو. وفي شباط/فبراير

٢٠٠٦، أفادت مزاعم بإعادة تجنيد حوالي ٢٠ طفلاً بواسطة قوات نكوندا في منطقة ماسيسي. وأبلغ عن اختطاف ومحاولة اختطاف ١٦ طفلاً في حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه ٢٠٠٦ في كيفو الشمالية. واختطف ١٣ طفلاً منهم في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بالقرب من كيتشانغا، بأراضي ماسيسي، بواسطة عناصر منشقة عن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالكتيبة الثالثة والثمانين. وقد عرف عساكر أن الأطفال، الذين كانوا في طريقهم إلى إعادتهم إلى أسرهم، كانوا مرتبطين في السابق بتلك الوحدة عندما أوقف العساكر مركبتهم. وقد تمكن البعض منهم من الفرار، بينما اعتقل البعض الآخر وأُفرج عنهم بعد تدخل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذكر الأطفال أنهم قد تعرضوا للضرب المرح أثناء أسرهم.

٣٢ - وخلال عام ٢٠٠٥، تم تسريح جميع أفراد القوات المسلحة الشعبية الكونغولية بواسطة عملية إيتوري لزرع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع وبالتالي فهي لا تعمل بشكل صريح في إيتوري. وقد انضم إلى عملية إيتوري مئات الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة الشعبية الكونغولية، بما في ذلك عدد كبير نسبياً من الفتيات. وأبلغ عن انتقال عدد من عناصر القوات المسلحة الشعبية الكونغولية إلى أوغندا أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٥ بغية تجنب عملية نزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع. ولا توجد تقديرات بشأن عدد الأطفال الذين ظلوا مع هذه الجماعات.

٣٣ - واستمرت في عام ٢٠٠٥ مزاعم بشأن قيام جبهة القوميين ودعاة الاندماج بإعادة تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مزاعم بقيام قائد جبهة القوميين ودعاة الاندماج بيتر كريم أوداغا بتجنيد الشباب، بما في ذلك الأطفال، لتعزيز قوات ميليشياته المتصارعة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ماهاجي. وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وفي أعقاب مفاوضات قادتها الحكومة بتيسير من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وافق السيد أوداغا على الانضمام إلى برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع بإيتوري. وحتى ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، تم تسريح ٨٧ طفلاً من قوات أوداغا.

٣٤ - تتواجد معظم جماعات الماي - ماي في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانيما وكاتانغا. وقد انضم معظمها الآن إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال عام ٢٠٠٥، استمر وجود عدد كبير من الأطفال في صفوف جماعات الماي - ماي السابقة في كيفو الشمالية. وفي كيفو الجنوبية، استمر كذلك تواجد الأطفال في صفوف جماعات الماي - ماي السابقة. وقد تم على الأقل تسريح ٧٨ طفلاً (جميعهم من

الصبيان) من الجماعات المسلحة بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٦، ومن بينهم ٤٩ طفلاً كانوا مرتبطين بالرائد عبدو باندا، وهو قائد منشق من جماعة الماي - ماي يعمل في سهل روزيزي، و ٢٩ طفلاً كانوا مرتبطين بالكتيبة ١١١ التابعة للعقيد نياكاباكا. وعلاوة على ذلك، لا تزال أجزاء كبيرة من كاتانغا، وخاصة المناطق الشمالية والوسطى، تحت سيطرة العديد من جماعات الماي - ماي التي ظلت خارج إطار البرنامج الرسمي لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع ذلك أُحرز في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، إنجاز هام عندما استسلم في ميتوبا السيد كيونغو موتانغا المعروف باسم "غيدون"، وهو قائد من الماي - ماي يعمل في مقاطعة كاتانغا. وصحبه أكثر من ١٥٠ مقاتلاً، من بينهم ٦٧ طفلاً. ومن المقدر أن هناك ما بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ من أتباعه لم يسلموا أنفسهم بعد، ويُعتقد أن هناك عدد كبير منهم من الأطفال.

٣٥ - ولقد اعتقلت السلطات الكونغولية في آذار/مارس ٢٠٠٥، بصدد اغتيال تسعة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، توماس لوبانغا ديبلو، وهو قائد سابق للحركة السياسية والعسكرية، التي تُدعى اتحاد الوطنيين الكونغوليين. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بشأن السيد لوبانغا عن جرائم حرب بشأن تجنيد أطفال تحت سن الخامسة عشرة واستخدامهم للمشاركة الفعلية في القتال. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، أُحيل السيد لوبانغا إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. ونتيجة عملية نزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع بإيتوري، فقد أُلغي جناح كيسيمبو التابع لاتحاد الوطنيين الكونغوليين (فرع كاتانغا التابع لاتحاد الوطنيين الكونغوليين) خلال عام ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، ففي آذار/مارس ٢٠٠٦، أُدين السيد جون كير بيير التابع للجماعة المسلحة المعروفة باسم مودونودو ٤٠، بالسجن لمدة خمس سنوات نتيجة ما ارتكبه من اعتقال تعسفي وحجز غير قانوني لأطفال وتجنيد أطفال في كيفو الجنوبية في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ومع ذلك، فقد هرب من السجن أثناء عملية هروب جماعية من سجن بوكافو المركزي في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وهو لا يزال طليقاً.

٣٦ - وبيّنت التقارير أن الأطفال الكونغوليين اللاجئين في رواندا لا يزالون يتعرضون للتجنيد "الطوعي" أو القسري بواسطة عناصر من التجمع الكونغولي السابق من أجل الديمقراطية - فرع غوما، ومؤخراً بواسطة جماعات متمردة خاضعة للقائد المتمرد لوران كوندا، وُقلوا كذلك من رواندا إلى المناطق الشرقية بجمهورية الكونغو الديمقراطية للمشاركة فعلياً في القتال.

٣٧ - وشرعت اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية وشركاء من المنظمات غير الحكومية، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، في تطبيق الإطار التنفيذي الحالي لترع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وحتى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، جرى تسريح ١٨ ٥٢٤ طفلا من القوات والجماعات المسلحة في إطار العملية الرسمية، وبلغت نسبة الفتيات في صفوفهم ١٦ في المائة. وقد هرب الآلاف غيرهم، معظمهم من الفتيات، من القوات المقاتلة. بمحض إرادتهم وهم في طريق عودتهم إلى الحياة المدنية.

التطورات في هايتي

٣٨ - يسيطر عدد من الجماعات المسلحة على مناطق في هايتي، ولا سيما في العاصمة بور - أو برانس، وفي مدن أخرى مثل غونايف، وتشارك هذه الجماعات في الأنشطة السياسية فضلا عن الأنشطة الإجرامية. وتدرج هذه الجماعات ضمن عدد من الفئات مثل:

(أ) المنظمات الشعبية، وهي تتكون أساسا من الشباب والأطفال تحت سن الثامنة عشرة، وهي مرتبطة ارتباطا شديدا بقيادة سياسيين وبأحزاب سياسية ويستخدمهم هؤلاء القادة والأحزاب لأغراض سياسية؛

و (ب) تنظيم مسلحو الباز، وهي غالبا ما تكون جماعات شباب مشكلة حول أنشطة رياضية أو ثقافية وتستخدم لأغراض شتى بواسطة عناصر سياسية أو إجرامية؛

و (ج) عصابات إجرامية مسلحة ضالعة في الجريمة المنظمة، وغالبا ما تكون ذات علاقات بعناصر سياسية؛

و (د) جبهة المقاومة (شبه عسكرية) تتكون من عسكريين سابقين يعرفون باسم "الجيش المتوحش" ومن مدنيين أطاحت بهم حكومة جون بيرتران أريستيد. في عام ٢٠٠٤ وطعنوا من نتائج انتخابات شباط/فبراير ٢٠٠٦ مثل جبهة التعمير الوطنية؛

و (هـ) جماعات إجرامية منظمة بشكل عشوائي وجماعات من المعارضة السياسية تتكون من أفراد طردوا من الشرطة الهايتية أو عصابات إجرامية. وعلى سبيل المثال، ففي ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، سجلت الأمم المتحدة مقتل أربعة أطفال وتشويه اثنين في مارتيسان، من جراء العنف القائم بين جماعتين مسلحتين هما جماعة لامي تي ساشي وجماعة غران رافين.

٣٩ - ويبحث انتشار وانتظام الاغتصاب وأعمال العنف الجنسي الأخرى المرتكبة ضد الفتيات على قلق خاص. وتبين المقابلات والتحقيقات التي أجرتها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أن هناك ما يقدر بـ ٥٠ في المائة من الفتيات اللاتي يعشن في مناطق الصراع

مثل سبيتي سوّلي كُنّ ضحايا للاغتصاب بسبب العنف الجنسي، وفي مناطق كارفور ومرتيسان ولي كي تنتشر ظاهرة الاغتصاب الجماعي على نطاق واسع. ومما يبعث على شديد القلق كذلك الانتهاكات التي أُبلغ عنها والتي ارتكبتها ضد الأطفال الشرطة الهايتية الوطنية، بما في ذلك الاعتقال غير القانوني للأطفال والإيذاء الجنسي للبنات الصغار أثناء توقيفهن، فضلا عن بلاغات بشأن إعدام وتشويه أطفال الشوارع أثناء العمليات التي قامت بها الشرطة في أوائل عام ٢٠٠٦.

٤٠ - ويمثل إنشاء اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ تطورا إيجابيا، وهي ستحظى بالأهمية لكفالة وضع أحكام مناسبة مخصصة للأطفال في هذا الإطار.

التطورات في العراق

٤١ - لم تسمح الأوضاع الحالية في العراق بانتظام جمع المعلومات المتعلقة بحماية الأطفال فيما يتصل بتأثير العنف والتمرد على الأطفال. وفي الإطار الأمني الحالي، يتعذر كذلك للغاية تحديد عدد الأطفال الذين كانوا ضحية للعنف و/أو شاركوا فيه.

٤٢ - وقد قُتل الكثير من الأطفال و/أو شوهو نتيجة قيام العديد من الإرهابيين والجماعات الإجرامية بشن هجمات انتحارية واسعة النطاق أو تفجير قنابل على قارعة الطريق، أو في العمليات العسكرية أو الأمنية التي تقوم بها الشرطة العراقية والقوات الخاصة العاملة بمفردها أو بالاشتراك مع القوة المتعددة الجنسيات في العراق. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، أسفرت غارة شنتها القوة المتعددة الجنسيات في ضواحي مقاطعة الإسحافي في بلد عن مقتل أسرة تتكون من ١١ فردا، بمن فيهم ٥ أطفال تتراوح أعمارهم بين ٧ أشهر و ٥ سنوات. وفي حادثين منفصلين، في ١٩ آذار/مارس و ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أُبلغ عن مقتل أربعة أطفال أثناء قتال دار بين القوة المتعددة الجنسيات والمتمردين. وفي أواسط آذار/مارس ٢٠٠٦، أُتهم خمسة جنود من القوة المتعددة الجنسيات باغتصاب وقتل فتاة تبلغ من العمر ١٤ سنة، وقتل أسرتها، بما في ذلك أخت تبلغ من العمر ٥ سنوات في المحمودية، بجنوب بغداد.

٤٣ - وأسفر الارتفاع الأخير في حدة العنف الطائفي، الذي تفاقم نتيجة تفجير مرقد الأمام العسكري في سامراء، عن إصابة آلاف المدنيين، والكثير منهم من الأطفال. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أصيب طفلان نتيجة سقوط قذيفة هاون على منزل في تلعفر؛ وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قُتل ١٠ أطفال في انفجارات استهدفت سوقين في الحلة وبعقوبة، وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، انفجرت قبلة مدفونة في وسط ملعب لكرة القدم، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٢ شخصا، معظمهم من الأطفال. ووفقا للأرقام التي

قدمتها وزارة الصحة، والتي شملت بيانات من المستشفيات في جميع المحافظات، باستثناء المحافظات الشمالية الثلاث في كردستان، ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، قتل ١٣٩ طفلاً وجرح ٣٩٥ طفلاً.

٤٤ - ومما يبعث على شديد القلق البلاغات التي تفيد بهجمات يشارك فيها أطفال كمقاتلين. ففي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، نفذ صبي، يتراوح عمره بين ١٠ و ١٣ سنة تفجيراً انتحارياً استهدف قائد شرطة مدينة كركوك. وفي فترة لاحقة أثناء الشهر، قيل إن صبيين تتراوح أعمارهما من ١٢ إلى ١٣ سنة قد نفذوا هجمات في الفلوجة والحويجة ضد دوريات تابعة للقوة المتعددة الجنسيات في العراق.

٤٥ - وطرأت زيادة كبيرة على حالات اختطاف الأطفال المتصلة بالعنف الطائفي بواسطة الجماعات المسلحة العراقية، وذلك بالإضافة إلى عدد الأطفال المختطفين من أجل الحصول على فدية. وتشير دراسة استقصائية أجرتها عدة منظمات غير حكومية محلية في بغداد إلى اختطاف حوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص في عموم البلد منذ بداية عام ٢٠٠٦، ٥٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. وفي حالة واحدة، وجدت الشرطة العراقية جثمان صبي يبلغ من العمر ١٢ سنة، ملفوفاً في كيس لدائني وكان قد اختطف وتم الاعتداء عليه جنسياً، وذلك رغم قيام أسرته بدفع الفدية. وفي حالة أخرى، في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، اختطف بالقرب من رمادي كامل الفريق العراقي لرياضة التايكوندو الذي يتكون من ١٥ طفلاً، تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ سنة، من مدينة الصدر، ومؤخراً أعربت منظمات حكومية دولية ووطنية عن شديد قلقها بشأن اختطاف الأطفال العراقيين، الفتيات والصبيان على حد سواء، والاتجار بهم لأغراض الاستغلال الجنسي. وقد أسهمت زيادة الجماعات الإجرامية المسلحة في هذه الظاهرة.

٤٦ - وأسهم العنف المستمر والتعرض للعنف في المدارس والتهديد بالإيذاء والاختطاف و/أو الإصابة على أيدي الجماعات المسلحة في عدم الانتظام بالمدارس. وعلى سبيل المثال، ففي ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، قُتل تلميذ أثناء دخوله إلى مدرسته في البصرة. ووقعت حوادث كذلك شهد فيها الأطفال مقتل مدرسين. وفي أواسط عام ٢٠٠٦، تم في البصرة كذلك اغتيال عميد مدرسة عبد الله بن أم كلثوم في البصرة داخل المدرسة وأمام طلبته. وقد أثر استهداف المدرسين للحصول على الفدية والعنف كذلك تأثيراً جماً على التعليم في المدارس. ويصل المعدل الوطني للانقطاع عن الدراسة في المدارس الابتدائية إلى ٦,٣ في المائة ومعدل الحضور هو ٧٦ في المائة. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام لا تأخذ في حسابها الترتيبات الخاصة بين المدارس والآباء عندما لا يتواجد الأطفال بالمدارس إلا أثناء الامتحانات النهائية.

٤٧ - وشرعت الحكومة، عن طريق لجنة العناية بالطفل، في التصدي للتحديات التي يواجهها الأطفال في العراق. وشكلت اللجنة هيئة، أوصت بأن توقع الحكومة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وكررت حكومة العراق مرارا وتكرارا مناقشة المجتمع الدولي وجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة تقديم دعمها ومساعدتها من أجل تعزيز جهودها لكفالة وحماية رفاهية الأطفال في العراق.

التطورات في لبنان وإسرائيل

٤٨ - أسفر الصراع الذي شمل لبنان وإسرائيل، والذي بدأ في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، عن مقتل ما يزيد عن ١٠٩ ١ مدنيين لبنانيين وإصابة ٤٠٥ ٤؛ وعن مقتل ٤٣ مدنيا إسرائيليا من بينهم ٧ أطفال، وإصابة ٢٠٠ مدني. ويقدر أن ثلث القتلى والجرحى في لبنان هم من الأطفال. فعلى سبيل المثال، قتلت القوات الإسرائيلية في اليوم الثاني من أعمال القتال ٣٨ مدنيا من بينهم ٢٠ طفلا، في ٤ هجمات مختلفة. كما قصفت القوات الجوية الإسرائيلية في ٣٠ تموز/يوليه، قرية قانا في جنوبي لبنان، حيث قتلت ٢٨ مدنيا، من بينهم ١٦ طفلا. وفي مناسبات عدة، هاجمت القوات الإسرائيلية فرادى مركبات وقوافل تحمل المدنيين الفارين من قراهم عقب تحذيرات إسرائيلية بأن القرى ستعرض للقصف. فعلى سبيل المثال، ضربت غارة جوية إسرائيلية في ١٥ تموز/يوليه قافلة مدنية هاربة من قرية مروحين، حيث قتلت ٢١ شخصا من بينهم ١٤ طفلا.

٤٩ - وتشرد خلال أعمال القتال ما يقرب من ٩٧٥ ٠٠٠ شخص، يشكلون حوالي ربع عدد السكان اللبنانيين. وأفادت التقارير بأن الأطفال يمثلون أكثر من ثلث هذا العدد. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان هناك ٢٠٠ ٠٠٠ شخص غير قادرين على العودة إلى ديارهم بعد، بينما عاد آخرون إلى ديارهم وقراهم المدمرة. وتشير التقديرات إلى تدمير ٣٠ ٠٠٠ منزل في أنحاء البلد، ولا سيما في جنوبي لبنان وضواحي بيروت.

٥٠ - وفي أثناء الصراع، أسفر ما شنه حزب الله من هجمات صاروخية عشوائية على شمالي إسرائيل عن مقتل ٧ أطفال. كما تشرد عدد كبير من المدنيين في شمالي إسرائيل، من بينهم نسبة كبيرة من الأطفال، حيث تحركوا جنوبا بحثا عن السلامة أو قضاوا فترات طويلة من الوقت في ملاجئ مكتظة. وفضلا عن ذلك، ألحقت هجمات حزب الله الصاروخية أيضا أضرارا ودمارا بما لا يقل عن ٦ ٠٠٠ منزل وما يزيد عن ٣٠ مدرسة ومركزا للرعاية النهارية. وكذلك لحق ضرر شديد بأربعة مستشفيات إسرائيلية. وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أصاب صاروخ أحد المستشفيات في صنفد، بشمالي الجليل، مما أسفر عن إصابة ٨ أشخاص.

٥١ - وأسفرت الحرب كذلك عن أضرار واسعة النطاق بمدارس ومستشفيات في لبنان. ففي بعلبك التي يقدر عدد سكانها بنحو ٨٠.٠٠٠ نسمة، أفادت التقارير بتعرض المستشفى الرئيسي بها لأضرار جسيمة خلال عمليات عسكرية برية وجوية في شمال شرقي لبنان. وفي جنوبي لبنان، لحقت أضرار بالغة بمستشفى غندور بالنبطية. كما تواجه جميع المستشفيات في المناطق المتضررة حالات نقص حاد في الأدوية والوقود والكهرباء وإمدادات المياه. وتشير أعمال التقييم السريعة لخسائر قطاع التعليم إلى تعرض ما بين ٤٠ إلى ٥٠ مدرسة للتدمير الشامل، بينما يحتاج ما يقرب من ٣٠٠ مدرسة إلى ترميم. فعلى سبيل المثال، في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، في بنت جبيل، تعرض مبنى المدرسة المهنية الذي كان يستخدم لإيواء المئات من أسر اللاجئين لقصف إسرائيلي.

٥٢ - كما حرم الأطفال في لبنان من إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية بسبب الحصار العسكري الإسرائيلي لحدود لبنان وموانئها، وقصف الطرق ومطار بيروت. كما أسفرت عمليات قصف محطات الكهرباء والآبار المثقوبة للمياه عن حالات انقطاع في الكهرباء ونقص في المياه، مما زاد من انعدام الأمن الغذائي والصحي للأطفال على وجه الخصوص. وتعرضت شبكات المياه في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء في جنوبي لبنان ووادي البقاع والضواحي الجنوبية لبيروت لتدمير شامل أو لأضرار جزئية، حيث يعاني ما لا يقل عن ١,٧ مليون شخص، تصل نسبة الأطفال فيهم إلى ٤٠ في المائة، إما من حالات انقطاع مؤقتة أو توقف كامل لإمدادات المياه لأسرهم المعيشية. كما أطلقت القوات الإسرائيلية النار في حالتين على الأقل، على قوافل إنسانية وسيارات إسعاف تابعة للصليب الأحمر.

٥٣ - ومنذ وقف أعمال القتال في ١٤ آب/أغسطس حتى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قتل ١٢ مدنيا من بينهم طفلان، كما أصيب ٩٨ مدنيا من بينهم ٣٩ طفلا بسبب الذخائر غير المنفجرة. ويشكل وجود عدد كبير من الذخائر غير المنفجرة، بما في ذلك ما يقدر بنحو ١,٢ مليون قنبلة عنقودية، أُطلق ٩٠ في المائة منها على ما يبدو في الأيام الثلاثة الأخيرة من الصراع، تهديدا خاصا للأطفال من خلال تلوينها الشديد للهياكل الأساسية المدمرة وساحات المدارس والأراضي الزراعية.

التطورات في ليريا

٥٤ - إن تولى الرئيسة إلين جونسون - سيرليف مقاليد الحكم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بعد فوزها في الانتخابات التي نظمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ واتسمت بأهمية حاسمة، قد آذن بعهد جديد من السلام والعدالة في ليريا. واتخذت الرئيسة جونسون

سيرليف خطوة تاريخية عندما طلبت رسمياً إلى نيجيريا تسليم الرئيس السابق تشارلز تاييلور لكي يقدم للمحاكمة. ونقل الرئيس السابق تاييلور إلى لاهاي، حيث ينتظر المحاكمة بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي بما في ذلك استخدام الجنود الأطفال والاختطاف والسخرة.

٥٥ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، لم تعد هناك جماعة معروفة تستخدم أو تجند الجنود الأطفال أو الجنود الأطفال السابقين. وعلى الرغم من المزاعم بوجود هذه الأنشطة فيما يتصل بالحالة السياسية المتقلبة في كوت ديفوار وغينيا المجاورتين، فإنه لم يجر إثباتها بواسطة بعثات الرصد المشتركة التابعة للأمم المتحدة أو عمليات حفظ السلام دون الإقليمية، أو عمليات الأمم المتحدة. إلا أن لجنة الصليب الأحمر الدولية واصلت تيسير عودة المقاتلين الأطفال السابقين من الأجناب. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عاد ما مجموعه ٥٥ من المقاتلين الأطفال السابقين (١١ من كوت ديفوار، و ٢٩ من غينيا، و ١٥ من سيراليون) أو الأطفال المرتبطين بالقوات المتحاربة، إلى بلدانهم الأصلية. كما بدأت لجنة الصليب الأحمر الدولية إعادة الأطفال الليبيريين المرتبطين بالقوات المتحاربة من بلدان مجاورة لليبيريا. وتحتاج الحالة في البلدان المجاورة إلى إيلاء اهتمام خاص، كما تخضع لرصد مستمر من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وذلك بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعناصر فاعلة أخرى. وتجري بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار دوريات حدودية منسقة من أجل ردع أي محاولات لتجنيد الليبيريين، بينما تستجيب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من وكالات حماية الأطفال بوضع آلية لمنع إعادة التجنيد من خلال زيادة برامج إعادة الإدماج على طول الحدود.

٥٦ - وما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، شهد برنامج بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لترع السلاح والتسريح نجاحاً نسبياً، حيث أسفر عن تسريح ٩٦٣ ١٠ طفلاً. وكان ٧٧ في المائة منهم من الأولاد و ٢٣ في المائة من البنات. وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وقّعت الرئيسة جونسون - سيرليف الأمر التنفيذي رقم ٤، الذي مدد لعام آخر ولاية اللجنة الوطنية المعنية بشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وتواصل اليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وغيرهما من الشركاء الرئيسيين إجراء أعمال رصد بغرض المتابعة للأطفال المقاتلين السابقين من خلال التفاعل الأسري والمجتمعي.

التطورات في ميانمار

٥٧ - ثمة تقارير موثوقة باستمرار تجنيد وتدريب الأطفال قسراً للانضمام إلى القوات المسلحة الحكومية (تاتماداو كيب) والجماعات المسلحة غير الحكومية. إلا أن فريق الأمم

المتحدة القطري، وبسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول، لم يتمكن من التحقق بشكل منهجي من هذه المزاعم. وعلى الرغم من صعوبات الحصول على معلومات، منذ بداية عام ٢٠٠٥، تلقى أحد شركاء الأمم المتحدة ما لا يقل عن ١٢ ادعاء مفصلاً ومقنعا بالتجنيد القسري للأطفال تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاماً في الجيش الوطني. وينص قانون ميانمار المدون على أن الجيش الحكومي يتألف بشكل كامل من المتطوعين وأن السن الأدنى للالتحاق هو ١٨ عاماً. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وضعت لجنة منع التجنيد العسكري للأطفال دون السن القانونية التي أنشأتها الحكومة خطة عمل تتضمن أحكاماً لتسريح الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً من الخدمة العسكرية وإعادة إدماجهم في عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية. وأعيد تشكيل اللجنة في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، حيث تعمل على النهوض بالجهود الرامية إلى تعزيز الوعي لدى المؤسسات العسكرية ومعاهد التدريب والمجتمعات المحلية. وفي مناسبات مختلفة على مدى الأشهر القليلة الماضية، أجرت اليونيسيف مناقشات مع الحكومة بشأن الحاجة إلى مواصلة تطوير خطة العمل الوطنية هذه ووضع موضع التنفيذ من أجل منع تجنيد الجنود الأطفال، بما في ذلك عقد اجتماع رفيع المستوى بين نائب المدير التنفيذي لليونيسيف والأمين الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية، الذي يشغل كذلك منصب رئيس لجنة منع التجنيد العسكري للأطفال دون السن القانونية. وبينما لم يتأت تعاون ملموس بشأن هذه المسألة بشكل كامل بعد، تقترح السلطات تعميق تعاونها مع اليونيسيف من أجل استعراض التقدم المتعلق بالمسألة. ويعلم فريق الأمم المتحدة القطري بوجود بعض الحالات التي سرح فيها أطفال من خدمة الجيش، إلا أنه لا يستطيع التحقق من فعالية خطة عمل اللجنة أو ما إذا كان كل الأطفال قد جرى إبعادهم من القوات المسلحة الحكومية بعد فرزهم.

٥٨ - وتتواصل التقارير عن عمليات اختطاف الأطفال للسخرة أو الخدمة في القوات المسلحة، التي تقوم بها القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير الحكومية. إلا أنه تجري إعاقة إمكانية وصول فريق الأمم المتحدة القطري إلى الكثير من المناطق الخاضعة لسيطرة العناصر الفاعلة التابعة للدولة وتلك غير الحكومية. كما جرت إعاقة قدرة الفريق القطري على تقديم معلومات مفصلة جراء قرار حكومي بمقاضاة الأطراف التي تطلق ادعاءات كاذبة بممارسة الحكومة للسخرة.

٥٩ - وتشكل إمكانية وصول العناصر الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى المجتمعات المحلية في مناطق الصراع والمناطق الخاصة مشكلة أساسية في ميانمار. فعلى الرغم من إمكانية عمل العناصر الفاعلة في مجال المساعدات في العديد من المناطق بالبلد، تُمنع أعمال تقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية في بعض المناطق الحساسة التي يعتقد أن الأطفال معرضون فيها

لحالات استضعاف شديد، وذلك بسبب القيود التي تفرضها الحكومة على التنقل لما يزعم أنه "أسباب أمنية". وتشمل هذه المناطق جزءا من ولاية كايين ومقاطعة باغو، فضلا عن أجزاء من ولايتي شان وكاياه، حيث يتسبب النشاط العسكري في تشريد المدنيين. بمن فيهم الأطفال. كما تمنع الحكومة العناصر الفاعلة من العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى بعض المناطق الأخرى من غير مناطق الصراع ومناطق وقف إطلاق النار.

٦٠ - وثمة تقارير تفيد باستمرار اتحاد كارين الوطني والحزب التقدمي الوطني الكاريني في استخدام وتجنيد الأطفال في جيش كارين للتحرير الوطني والجيش الكاريني على التوالي. كما توجد ادعاءات بالتجنيد من مخيمات اللاجئين التايلندية. وهناك ممارسة راسخة بذهاب الأطفال من مخيمات اللاجئين عبر الحدود للحصول على التدريب العسكري في جيش كارين للتحرير الوطني والجيش الكاريني. كما يقدم بعض الأطفال ممن يعيشون في مخيمات اللاجئين دعما لوجستيا للقواعد العسكرية المجاورة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أكد قادة اتحاد كارين الوطني والحزب التقدمي الوطني الكاريني لممثلي الأمم المتحدة في تايلند أن لكلا الجيشين سياسات تحظر تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، وذلك على الرغم من تسليمهم بأن القادة المحليين لا يتبعون هذه السياسات دائما. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، تلقى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح رسالة من اتحاد كارين الوطني تفيد بأنه لن يستخدم أو يجند أطفالا بعد الآن؛ وأنه سيرصد وحداته ويتخذ من الإجراءات ما يكفل عدم وجود أطفال بين صفوفه؛ وأنه سيؤدي تعاوننا وسيسمح بإمكانية الوصول دون عوائق لتتمكن الأمم المتحدة من رصد الامتثال لعدم التجنيد والتحقق منه. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لرغبة الحزب التقدمي الوطني الكاريني بأن يرفع من القائمة، فقد طلب دعما تقنيا من الأمم المتحدة في مجال رصد سياسته المعنية بعدم التجنيد وإنفاذها. كما تفيد تقارير بتجنيد جيش ولاية وا المتحدة لجنود أطفال.

٦١ - ويواجه الجنود الأطفال السابقون بالقوات الحكومية، الباحثون عن الحماية في تايلند بوصفهم هارين من الجيش، التهديد بالعودة القسرية إلى ميانمار في إطار ممارسة حالية تعتمد عليها السلطات التايلندية. ويسعى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح في تايلند إلى الحصول على إيضاحات بشأن هذه الممارسة من مسؤولي الحكومة التايلندية الذين نفوا معرفتهم بالوضع. إلا أن الحكومة التايلندية وافقت على التعاون ومعالجة مشكلة الجنود الأطفال من خلال استراتيجية موحدة مع الفريق العامل في تايلند.

٦٢ - كما توجد تحديات بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبخاصة فيما يتعلق بالجنود الأطفال السابقين من الجماعات المسلحة غير الحكومية الذين يلتمسون

اللجوء في تايلند. فليس بالإمكان القيام بعملية تسريح رسمية، ويجب إدماج الجنود الأطفال السابقين في مخيمات اللاجئين التايلندية. لإعادة الأطفال إلى قراهم أو عائلاتهم سيعرضهم وأسرهم لخطر الاضطهاد.

التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل

٦٣ - أصبحت محنة الأطفال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أكثر خطورة منذ فترة الإبلاغ السابقة، حيث اشتدت حدة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، مع تركيز أعمال القتال على قطاع غزة في منتصف عام ٢٠٠٦. وفي الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قتلت القوات الإسرائيلية ما يقدر بنحو ٩٣ طفلاً، ٨٣ منهم في غزة و ١٠ في الضفة الغربية. وفي الفترة بين ٢٨ حزيران/يونيه و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أي منذ بداية "عملية أمطار الصيف" الإسرائيلية، تقدر وكالات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة أن عدد القتلى الفلسطينيين بلغ ٢٨٩ شخصاً، ٦٥ في المائة منهم من الأطفال، وأن عدد الجرحى تجاوز ٢٦١ ١ شخصاً في قطاع غزة، من بينهم ١٨٩ طفلاً، قتل ٤٢ طفلاً منهم في شهر تموز/يوليه وحده. ووثقت وكالات الأمم المتحدة تقارير عن مقتل وإصابة أطفال بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، أُصيب صبي في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦ برصاصة أُطلقت من مدرسة بلاطة للتعليم الأساسي للفتيات بنابلس، التي كانت قوات الدفاع الإسرائيلية قد احتلتها ذاك الصباح. وفي ٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، وخلال غارة واسعة النطاق قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية على المخيم رقم ١ بنابلس، أصابت نيران القناصة الإسرائيلية صبياً في وجهه فأردته قتيلاً. كما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أُطلق ما لا يقل عن ٨٠٩ ٤ من قذائف المدفعية الإسرائيلية على قطاع غزة. كما أطلقت الجماعات المسلحة الفلسطينية ما مجموعه ٣٦٧ صاروخاً على إسرائيل خلال الفترة نفسها.

٦٤ - وأفيد عن مقتل طفلين إسرائيليين نتيجة هجومين فلسطينيين منفصلين على مناطق مدنية في آذار/مارس ٢٠٠٦. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المجتمعات التي تعيش بالقرب من الحدود مع قطاع غزة، ولا سيما مدينة سديروت، من الهجمات بالصواريخ محلية الصنع التي يشنها المقاتلون الفلسطينيون بصورة منتظمة، كثيراً ما تكون يومية. فعلى سبيل المثال، أُطلق على سديروت ٤٥ صاروخاً من طراز القسام في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وحده. وألحقت هذه الصواريخ أضراراً بالمنازل والمدارس، وسقطت في أماكن عامة يرتادها الأطفال مثل

الملاعب، وتسببت في حدوث مستويات عالية من الجزع طويل الأمد لدى الأطفال المقيمين هناك.

٦٥ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان الجيش الإسرائيلي قد احتجز ٣٨٩ طفلا فلسطينيا، من بينهم صبيان يبلغان من العمر ١٢ عاما، وذلك في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وكثيرا ما يكون ذلك عقب نقل الأطفال خارج الأرض الفلسطينية المحتلة إلى داخل إسرائيل. ويقدر مسح ميداني للأطفال سبق احتجاجهم، قدمته وكالة تابعة للأمم المتحدة، أن ٦٠ في المائة من الأطفال الذين أجريت مقابلات معهم قد أُفيد بتعرضهم للقسر البدني أو الحض على التعاون مع السلطات الإسرائيلية.

٦٦ - وألحق ما جرى مؤخرا من أعمال الإغارة والقصف، فضلا عن الهجمات العسكرية المباشرة، أضرارا بالمدارس والمرافق الصحية. وأسفر تقييد إمكانية الوصول إلى مقدمي الرعاية الصحية عن تدهور خطير في الصحة والخدمات الصحية، وبالتالي في الحالة الصحية للأطفال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. فعلى سبيل المثال، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦ باقتحام أربعة مستشفيات فلسطينية في حملات بحث واحتجاز، وخلال إحدى العمليات بمدينة نابلس، استخدمت هذه القوات مباني المستشفى كساتر لإطلاق ذخيرة حية؛ بينما قامت الجرافات التابعة لها في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بتدمير أسوار العيادة التي تشغلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) في بيت حانون بغزة. وتسببت الهجمات الجوية المباشرة على المدارس في إحداث أضرار وإصابات بالغة؛ وسقطت شظايا داخل المدارس ومجمعاتها خلال عمليات جرت في جوارها؛ واقتحم جنود قوات الدفاع الإسرائيلية المدارس حيث تسببوا في إحداث دمار وقاموا باحتجاز طلاب ومعلمين داخلها. وعلى سبيل المثال، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وأثناء مصادمات بين قوات الدفاع الإسرائيلية وشباب مخيم عايدة بالضفة الغربية، استخدمت هذه القوات طلقات حية وغازا مسيلا للدموع ورصاصات مكسوة باللدائن في جوار مدرسة الأونروا للتعليم الأساسي للفتيات، مما أسفر عن استنشاق أكثر من ١٠٠ تلميذة في الصفوف من الأول إلى الثالث للغاز المسيل للدموع؛ بينما دخلت قوات الدفاع الإسرائيلية وشرطة الحدود الإسرائيلية مدرسة التعليم الأساسي للفتيات بمخيم بلاطة للاجئين في الفترة من ١٩ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦، واستخدمتها لثلاثة أيام كمرکز احتجاز وموقع لإطلاق النار مما أسفر عن أضرار بالغة. وفي قطاع غزة، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، خلفت العمليات العسكرية لقوات الدفاع الإسرائيلية في مخيم المغازي للاجئين عشرات من ثقوب الرصاص في مباني مدرسة المغازي الابتدائية الإعدادية. بالإضافة إلى ذلك، منع حظر دخول مواد البناء إلى غزة إجراء

إصلاحات بالمدارس التي ألحقت قوات الدفاع الإسرائيلية وسلاح الجو الإسرائيلي أضرارا بها، مما يقيد إمكانية حصول الأطفال الفلسطينيين على التعليم.

٦٧ - وعمق جدار الفصل والنظام المرتبط به، مثل نظام تصاريح منطقة التماس ونقاط التفتيش التي تقيد من حرية تنقل الفلسطينيين، من الشواغل المتعلقة بإمكانية وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الطبية والمدارس داخل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وما بين القدس الشرقية وباقي الضفة الغربية. فعلى سبيل المثال، خفضت مستشفى أوغستا فيكتوريا بالقدس الشرقية التي تخدم فلسطينيي الضفة الغربية، عدد الأسرة نتيجة انخفاض عدد المرضى بنسبة ٣٠ في المائة بسبب جدار الفصل وما يرتبط به من قيود على تنقل الناس. وبالمثل، يعاني معظم الطلبة والمعلمين ممن يعيشون خلف الجدار من حالات تأخير مطولة تسفر عن عدم تمكنهم من حضور الحصص الدراسية بصورة منتظمة، وقضائهم زمنا أطول في رحلة الذهاب إلى المدرسة.

٦٨ - ويزداد عدد الفلسطينيين الذين يتعرضون للذخائر غير المنفجرة التي خلفتها العمليات العسكرية التي نفذها جيش الدفاع الإسرائيلي مؤخرا. فعدد من قتل وجرح من الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، تجاوز الضعف بين شهري كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠٠٦، إذ ارتفع من ١٥ إلى ٣٦ شخصا. وأكثر المناطق تضررا منها هي رام الله ونابلس وجنين في الضفة الغربية وشمال غزة.

التطورات في الصومال

٦٩ - تمكن اتحاد المحاكم الإسلامية من السيطرة على مقديشو في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وذلك بعد مضي أربعة أشهر من الصراع مع تحالف ضم أمراء الحرب الذين يطلقون على أنفسهم اسم التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب. وتوصل اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الاتحادية الانتقالية في محادثات السلام التي عقدها في الخرطوم في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى الاتفاق على عدد من المبادئ، من بينها وقف الحملات الإعلامية والعسكرية وإجراء حوار ومحادثات بدون أي شروط مسبقة وفي إطار يعترف فيه كل منهما بالآخر، وأعادا التأكيد على هذه المبادئ أثناء جولة المحادثات الثانية التي أجراها في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٧٠ - وأفيد عن حالات عديدة قام فيها عناصر من الاتحاد والتحالف بتجنيد أطفال بالإكراه، وذلك في مقديشو ومنطقة هيران. وكان التحالف ناشطا للغاية لتجنيد أطفال الشوارع في الميليشيا التابعة له. وأفيد بأن الاتحاد جند أطفالا من المدارس الدينية واعداد إياهم بجزء روعي عند الشهادة، بينما انتشر أيضا التجنيد في عصابات من أوساط الأسر التي

تحصل على حوافز مالية. وبما أن فريق الأمم المتحدة القطري يضم عددا محدودا من الموظفين بسبب ارتفاع مستوى عدم الأمن، فإن الحصول على آخر المعلومات الدقيقة ليس بالأمر اليسير. وما زالت ترد تقارير بعد سيطرة الاتحاد على مقديشو تفيد بأن الاتحاد يجبر أطفالا تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٦ عاما على الالتحاق بدورات التدريب العسكري في دابل القريبة من كيسمايو وفي مقديشو ومنطقة هيران.

٧١ - وتميزت الفترة من آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٦ التي دار فيها قتال عنيف بين الاتحاد والتحالف، بحصول انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل كإنسان. فشرّد آلاف الأطفال وأسره من مقديشو، ووقعوا ضحايا للقصف وإطلاق النيران في العاصمة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، أفيد عن إصابة ١٩ طفلا بجروح ومقتل ٥ أطفال في الصراع.

٧٢ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، احتل مقاتلون صوماليون مسلحون تابعون للتحالف أحد المستشفيات الكبيرة في مقديشو الذي كانت تديره لجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعية الهلال الأحمر الصومالية، وذلك انتهاكا واضحا منه للقانون الإنساني الدولي. وما برح إيصال المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجها في الصومال صعبا، بخاصة إلى السكان المعوزين بأعداد كبيرة الموجودين في المنطقتين الجنوبية والوسطى، بما في ذلك مقديشو ومناطق شابيل السفلى والوسطى وهيران، سواء من يواجه منهم نقصا حادا في الأغذية أو من هم من المشردين داخليا. والتوتر السياسي الذي اشتدت حدته منذ شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بعد سيطرة الاتحاد على هذه المناطق ما زال يشكل عقبة خطيرة تحول دون إحلال الأمن وإيصال المساعدات.

التطورات في السودان

٧٣ - إن لمختلف القوات والجماعات المسلحة الأطراف في الصراع الدائر في السودان تاريخا طويلا في استخدام الأطفال لأغراض عسكرية، وبسبب صلاتها المعقدة مع الحكومة، يصعب تحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الأطفال تحديدا دقيقا. فالمسؤولية عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في جنوب السودان والخرطوم تقع على القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني (وهو جزء من حكومة جنوب السودان) والوحدات المتكاملة المشتركة التابعة لهما التي تتكون من القوتين الشرعيتين كليهما، والمليشيات المعروفة بالجماعات المسلحة الأخرى، مثل الجيش الأبيض. بالإضافة إلى ذلك، يتحمل جيش الرب للمقاومة أيضا مسؤولية تجنيد الأطفال واستخدامهم. وعمدت القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني إلى تجنيد الأطفال بين شهري أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٦ في الخرطوم وجونغلي وبحر الغزال. فأفيد، على سبيل المثال، أن القوات

المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني والوحدات المتكاملة المشتركة الجديدة قامت في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ بتجنيد أطفال في منطقة ناصر الواقعة في ولاية النيل الأعلى. وفي الشهر نفسه، شوهد أطفال جنود في صفوف وحدة جديدة تم ضمها حديثا إلى القوات المسلحة السودانية في حوار منطقة ناصر، ووردت تقارير عن وجود نحو ٥٠ جنديا في المنطقة نفسها يرتدون الزي العسكري ومسلحين وتتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ عاما. وفي الفترة نفسها، شن جيش التحرير الشعبي السوداني هجوما على الجيش الأبيض في منطقة موتوت الواقعة في ولاية جونقلي، وأفيد عن قتله ١١٣ جنديا فنيا من جنوده. وجيش الرب هذا، الذي هو بمثابة قوة دفاع عن الماشية تربطه علاقات بقبيلة لو التي تنتمي إلى مجموعة نوير الإثنية الرعوية، مكون معظمه من ذكور تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٠ عاما وذكور آخرين أقل سنا منهم بكثير. وكان يستعان أحيانا بهذه القوات من جانب مجموعات أكبر منها لتأدية مهام عسكرية. كما أن وحدات جيش الرب للمقاومة الموجودة في جنوب السودان جندت أطفالا سودانيين وأوغنديين واستخدمتهم.

٧٤ - والقوات المسلحة السودانية وميليشيات جنجاويد وفصيل جيش تحرير السودان الذي يقوده ميني ميناوي ووقع اتفاق سلام دارفور والفصائل الأخرى التي رفضت توقيعه والقوات شبه العسكرية التي تشكل جزءا من الحكومة، من مثل شرطة الهجانة، مسؤولة في دارفور عن تجنيد الأطفال واستخدامهم. وقوات المعارضة التشادية هي أيضا مسؤولة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم. ويقدر بأن الآلاف من الأطفال ما زالوا مرتبطين بالقوات والمجموعات المسلحة في دارفور وشاركوا مشاركة فعلية في الصراع الذي شهدته الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠٠٦. وبفعل الحالة الأمنية السائدة والقيود المفروضة على دخول المناطق والتأخر في تنفيذ اتفاق سلام دارفور، يصعب رصد عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأكد القيمون على الرصد أن قادة جيش تحرير السودان (مناوي) كانوا يجندون الأطفال قسرا في قريضة في شهر أيار/مايو ٢٠٠٦، وأن العديد من الأطفال الجنود شوهدوا في قريضة في أواخر شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وادعت مجموعة ال ١٩، وهي فصيل منشق عن جيش تحرير السودان (مناوي)، في مقابلات أجريت معها في مطلع شهر حزيران/يونيه، أن هذا الجيش قد اختطف ١٠٨ أطفال في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ لاستخدامهم كجنود. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، أكد أشخاص نزحوا من ديارهم عقب هجوم جنجاويد على قري مجاورة لكُتم في شمال دارفور أنه كان في عداد ميليشيات جنجاويد التي اعتدت عليهم العديد من الأطفال الجنود المسلحين؛ وفي شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أفادت تقارير أخرى من غرب دارفور عن تجنيد العديد من الصبيان دون ال ١٨ عاما في شرطة الهجانة التي هي كناية عن مجموعة يستعان بها للتوسط وحل النزاعات بين الرعاة والمزارعين. وفي ٢٤ أيار/مايو

٢٠٠٦، اختطفت قوات المعارضة التشادية من الجينية في جنوب السودان فتى ينتمي لمجموعة تاما الإثنية يبلغ من العمر ١٧ عاما. وهذا دليل على استمرار مشكلة اختطاف الفتیان من مجموعة تاما الإثنية بغرض تجنيدهم في قوات المعارضة التشادية.

٧٥ - وفي جنوب السودان، قتل ٣٨ طفلا في الفترة من شهر أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأفيد بأن البعض منهم كانوا يقاتلون حينما قتلوا. وعلى سبيل المثال، قتل ٣٣ طفلا أثناء القتال الذي دار بين الجيش الأبيض والجيش الشعبي لتحرير السودان في أولانغ وأكوبو في ولاية جونقلي، في الفترة من ٢٤ نيسان/أبريل إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. وفي دارفور، أفيد عن مقتل أكثر من ٥١ طفلا في الفترة نفسها. غير أن هذه التقارير لم تغط جميع مناطق القتال في دارفور والعديد من التقارير المتعلقة بالوفيات بين المدنيين لم تكن مبوبة بحسب العمر. وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أفاد فصيل منشق عن جيش تحرير السودان يقوده عبد الواحد بأن قوات جيش تحرير السودان (ميناوي) قد قتلت ١٦ طفلا وهم في طريقهم إلى المدرسة في دليل في شمال دارفور. كما قتلت أطفالا الميليشيات المتحالفة مع الحكومة في دارفور. ففي قريضة، على سبيل المثال، فقد ١٥٠ طفلا بعد عمليات الهجوم التي شنتها عليها هذه الميليشيات في شهر آذار/مارس ٢٠٠٦. وفي أواخر شهر أيار/مايو ٢٠٠٦، عُثر على ٣٠ طفلا منهم جثثا هامة في مواقع مختلفة بين جوغانا وقريضة.

٧٦ - ووردت تقارير عديدة عن عمليات اختطاف حدثت أثناء الصراع في جنوب السودان. فبين شهري أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٦، اختُطف أطفال في ولاية جونقلي؛ غير انه يصعب التأكد من أعدادهم بالضبط أو من الأطراف المسؤولة عن ذلك بفعل القيود المفروضة على دخول المنطقة. وفي دارفور، تقوم ميليشيات جنجاويد وجيش تحرير السودان (ميناوي) والقوات المسلحة السودانية باختطاف الأطفال. وغالبا ما تُختطف فتيات لفترات قصيرة لأغراض جنسية. كما أن العديد من عمليات الاختطاف هذه ذات صلة بالتجنيد. وتلقت الأمم المتحدة بين شهري أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٦ أنباء عن ١٨ حالة اختطاف. فعلى سبيل المثال، أفيد بأن ستة رجال مسلحين يرتدون زي القوات المسلحة السودانية اختطفوا في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ صبيا يبلغ من العمر ١٣ عاما من منطقة وادي صالح في غرب دارفور، في حين أن ميليشيات جنجاويد اختطفت في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ صببين أثناء هجوم شنته على مخيم أبو ضريصاء الواقع في جنوب دارفور.

٧٧ - وفي دارفور، تتواصل عادة ممارسة العنف الجنسي الذي يستهدف بنات ونساء من إثنيات معينة، سيما في مناطق تواجد السكان النازحين. وكان نحو نسبة ٤٠ في المائة من الضحايا ممن لم يبلغن الثامنة عشرة. والعديد من هذه الاعتداءات يرتكبها رجال يرتدون زيا

عسكريا. وتستهدف البنات في الصراعات الإثنية كشكل متعمد من أشكال إذلال مجموعة معينة ما وكوسيلة للتطهير العرقي. ففي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، على سبيل المثال، قامت جماعة من نحو ٢٥ رجلا مسلحا يرتدون زي جيش تحرير السودان بتهديد ست مجموعات مختلفة من النساء والبنات في حجر جالغا في غرب دارفور وبضربهن وسرقتهن. وكان من ضمن الضحايا فتاة بالغة من العمر ١٥ عاما اعتدوا عليها جنسيا. بالإضافة إلى ذلك، حاولت عناصر من ميليشيا جنجاويد اغتصاب نساء وفتيات نزن من قرى مجاورة لكُتْم في شمال دارفور.

٧٨ - وازدادت صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية في الفترة من شهر أيار/مايو إلى شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦ بفعل تجدد أعمال العنف عقب توقيع اتفاق السلام. وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أفاد الفصيل المتمرد على جيش تحرير السودان (الواحد) أن حاجز التفتيش التابع للقوات المسلحة السودانية الموجود في كاس في جنوب دارفور قد منع شاحنات محملة بالأغذية من العبور إلى المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وفضلا عن ذلك، وردت في شهر أيار/مايو ٢٠٠٦ أنباء عن ثلاث عمليات اختطاف قوافل مساعدات إنسانية في غرب وجنوب دارفور قام بها رجال مسلحون يشتبه في أنهم ينتمون إلى ميليشيات حكومية. وفي الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦، منعت السلطات الحكومية وكالات الأمم المتحدة من دخول شرق السودان. فعلق في آذار/مارس ٢٠٠٦ تقديم المساعدات الغذائية لنحو ١١٠.٠٠٠ شخص من اللاجئين والمشردين داخليا، يمثل الأطفال نسبة ٥٠ في المائة منهم، لكنه استؤنف في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وأثناء هذه الفترة، أعيقت للغاية الأنشطة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحماية السكان في كسلا.

باء - معلومات عن الامتثال والتقدم المحرز في الحالات غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أو في حالات أخرى مثيرة للقلق

التطورات في تشاد

٧٩ - لا تزال الحالة الأمنية العامة متقلبة في المنطقة الشرقية من تشاد، وخصوصا مع استمرار القتال الدائر بين قوات الحكومة والمعارضة المسلحة، ووجود متمردين سودانيين تابعين لفصيل من جيش التحرير السوداني وحركة العدل والمساواة. وثمة تقارير عن تجنيد قسري يقوم به جيش التحرير السوداني للأطفال من مخيمات اللاجئين في بريجينغ وتريغوين وجبل وقوز عامر في المنطقة الشرقية من تشاد. وتفيد التقارير أن الأطفال يُخطفون إلى السودان. وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، دخل متمرّدو جيش التحرير السوداني الموالي للقائد خميس عبد الله أبكر مخيمي بريجينغ وتريغوين. ووفقا لما ذكرته

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جرى تجنيد ما يقدر عددهم بحوالي ٧٠٠ ٤ لاجئ، بعضهم من الأطفال، وبعضهم تم تجنيده قسرا. وعاد جميع اللاجئين وعددهم ٧٠٠ ٤ لاجئ إلى المخيم في الأسابيع التي تلت عملية تجنيدهم، ما عدا ١٠٤ لاجئين أفادت الأنباء من قيادات اللاجئين وأسرههم أنهم حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ لم يعودوا إلى بريجينغ وتريغوين. ووفقا لما ذكرته قيادات اللاجئين، فإن هؤلاء اللاجئين المفقودين إما أنهم لا يزالون مع المتمردين وإما أنهم مختبئون في القرى المجاورة خوفا من استهدافهم مرة أخرى من جانب القائمين بالتجنيد. وتفيد أنباء عن تجنيد بعض الأطفال في مخيمي قوز عامر وجبل أيضا، رغم أن كثيرا من شباب اللاجئين الذين أجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مقابلات معهم أشاروا إلى أنهم التحقوا طواعية بجيش التحرير السوداني. وكان المعلمون في مخيمي جبل وقوز عامر من بين القائمين بعملية التجنيد. وهناك دليل قاطع على أن بعض السلطات التشادية كانت على علم لكنها لم تكن لديها القدرة على منع القيام بالتجنيد في مخيمات اللاجئين هذه أو الرغبة في منع التجنيد. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام، بدراسة إمكانية تعزيز الترتيبات الأمنية في المخيمات وفيما حولها في تشاد.

٨٠ - ورغم أنه من الصعب الحصول على العدد الدقيق من الضحايا، تعرض منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، مئات من الأشخاص المشردين التشاديين، ومن بينهم أطفال، للقتل والاعتصام والاختطاف في هجمات على مواقع المشردين داخلها في جميع أنحاء المنطقة الشرقية من تشاد. وتُستهدف النساء والبنات المشردات أيضا للعنف الجنسي من أعضاء الجماعات المسلحة، مما فيها الجنجويد. وأفادت التقارير المقدمة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن ٣٣ امرأة وبنات من قبيلتي بلديغ وهرازا في موقع كويغو تعرضن للاغتصاب خلال فترة الشهر الأربعة الماضية.

التطورات في كولومبيا

٨١ - لا تزال القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي تجند الأطفال وتستغلهم. وليست ثمة معلومات عن تجنيد الأطفال مؤخرا من جانب جيش التحرير الوطني الذي يشارك حاليا في إجراء محادثات مع الحكومة. ومع ذلك، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أعلن ٥٦ طفلا على الأقل كانوا قد سرحوا من خلال برنامج الحكومة الخاص بالتسريح أنهم كانوا جزءا من جيش التحرير الوطني. ويعتقد الفريق القطري التابع للأمم المتحدة أنه لا يزال هناك أطفال في جيش التحرير الوطني. وقد تلقت الأمم المتحدة معلومات تفيد أنه ما زال يجري تجنيد الأطفال من جانب جماعات مسلحة

يمينية أخرى غير مشروعة خارج نطاق عملية التسريح التي بدأت في أواخر سنة ٢٠٠٤ مع قوات الدفاع عن النفس الكولومبية مثل قوات الدفاع الذاتي للفلاحين في مقاطعة كزانار وجبهة كاسيك بينتا.

٨٢ - وبالرغم من وجود انخفاض ملحوظ في عدد حالات اختطاف الأطفال بالمقارنة بما كان يحدث في السنوات الأخيرة، لا تزال ممارسة اختطاف الأطفال مستمرة بين الجماعات المسلحة غير المشروعة. ووفقا لمصادر موثوقة، اختطفت الجماعات المسلحة غير المشروعة ١٣٧ طفلا في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

٨٣ - وما زالت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني وغيرهما من الجماعات المسلحة غير المشروعة خارج عملية التسريح تعتبر أيضا مسؤولة عن أعمال العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب ضد البنات. ووفقا لتقرير عن كولومبيا أعدته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حدثت أيضا زيادة في عدد الادعاءات بارتكاب أعمال عنف جنسي ضد البنات، وخصوصا من جانب أفراد من قوات الأمن.

٨٤ - ويشكل وجود الألغام الأرضية التي زرعتها القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني والذخائر غير المنفجرة في المباني المدرسية وفي المصادر المحلية للمياه وفي طرق الاتصال الريفية قلقا جسيما متزايدا، مما أدى إلى وقوع كثير من الضحايا الأطفال. وثمة نحو ٣٠ في المائة من الضحايا المدنيين بسبب الألغام الأرضية المضادة للأشخاص هم من الأطفال. ورغم حدوث انخفاض بالمقارنة مع السنوات السابقة، تواصل التشريد القسري للمدنيين، ومن بينهم نسبة ٤٠ في المائة من الأطفال، وذلك نتيجة للمواجهة المسلحة فيما بين أطراف الصراع.

٨٥ - وقد أحرزت الحكومة نجاحا نسبيا في جهودها المبذولة فيما يتعلق بعملية التسريح التي تقوم بها قوات الدفاع عن النفس الكولومبية. ومنذ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، جرى تسريح ١١ مجموعة تابعة لقوات الدفاع عن النفس الكولومبية في ١٧ دورة للتسريح الجماعي. ومع ذلك، هناك شواغل مقلقة إزاء المجموعات التي تم تسريحها، بحيث تعيد تجميع صفوفها لتشكيل جماعات إجرامية فضلا عن ظهور جهات فاعلة مسلحة غير قانونية جديدة أو تعزيز الجماعات القائمة في مناطق قامت الجماعات المسرححة بالجلء عنها. ومنذ عام ١٩٩٩، اضطلع المعهد الوطني لرعاية الأسرة ببرنامج شامل لتوفير الرعاية الصحية للأطفال والمراهقين المسرححين من الجماعات المسلحة غير المشروعة، والتي اشتملت على ٢٩١٦ طفلا من جميع الجماعات حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٦ و ٤٤٠ طفلا من تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠٠٥ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد استعملت موارد هامة من الدولة على هذا البرنامج، مع حدوث تحسن تدريجي في نوعيته. وقد جرى بشكل فردي وإلى حد كبير تسريح أطفال من المستفيدين بهذا البرنامج، أو جرى أسرهم، باستثناء نحو ٣٠٠ طفل جرى رسمياً تسليمهم من جانب قوات الدفاع عن النفس الكولومبية منذ نهاية عام ٢٠٠٤ أثناء عملية التسريح الرسمية التي قامت بها قوات الدفاع عن النفس الكولومبية. وقد أعرب النائب العام للأمم عن شواغل مقلقة في هذا الصدد، نظراً لأن هذه المجموعة المسلحة غير المشروعة يرجح أن تكون قد أطلقت فقط سراح جزء من الأطفال يرتبط بجماعتها المسلحة.

التطورات في نيبال

٨٦ - كان للتغيير في الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وما تلاها من إعلانات الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بشأن وقف إطلاق النار أثره في وقت الأعمال العسكرية في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، لا تزال عملية السلام تتسم بالهشاشة. وقد أعلنت إجراءات متبادلة لوقف إطلاق النار دون التوقيع على اتفاق رسمي لوقف إطلاق النار، ولم تكن مسألة إبعاد الأطفال عن الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم موضوعاً للاتفاق. ورغم الجهود المبذولة من الجهات المعنية بحماية الأطفال، لم تتضمن مدونة قواعد السلوك المتعلقة بوقف إطلاق النار والتي وقّع عليها الطرفان معاً في أيار/مايو ٢٠٠٦، أي أحكام محددة لحماية الأطفال.

٨٧ - وهناك دليل متزايد القوة يشير إلى وجود الأطفال مع جيش التحرير الشعبي، الجناح العسكري من الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، وأهم يستخدمون كمقاتلين ومخبرين وفي مختلف القدرات اللوجستية. وفي حين ينكر الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) مراراً تجنيد واستخدام الأطفال في أغراض عسكرية، توجد لدى منظمة الأمم المتحدة للطفولة تقارير موثقة تؤكد وجود العديد من الجنود الأطفال في جيش التحرير الشعبي. وقد جرى تسجيل نحو ٢٩٥ حالة تجنيد، وكانت نسبة ٣٩ في المائة منها من البنات، ومن بين هذه الحالات ١٣٧ حالة ناشطة منذ وقف إطلاق النار. وقبل وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، كانت هناك حملات تجنيد خاصة، مثل "من الأسرة الواحدة، ينضم فرد إلى الحزب" حيث كان يتم تجنيد الأطفال إن كرهاً أو طوعاً ويشعر بعض الأطفال الذين هربوا من الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بالخوف من العودة إلى ديارهم خشية أن يقوم الحزب المذكور بإعادة تجنيدهم وقيام قوات الأمن الرسمية بإلقاء القبض عليهم. وهناك أيضاً تقارير تفيد بوضوح أن الجماعات الثقافية للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) تتألف إلى حد كبير من أطفال يستغلون كقائمين بالتجنيد المجتمعي المحلي، ولاحتذاب أطفال آخرين في الحركات الفرعية التابعة للحزب المذكور. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أصدر الحزب الشيوعي النيبالي

(الماوي) بيانا بالالتزام باحترام حقوق الأطفال وجاء فيه أن الحزب لن يستغل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. ومع ذلك لم يلاحظ حتى اليوم، إحراز تقدم ملحوظ لمنع استغلال الأطفال أو إطلاق سراحهم.

٨٨ - وثمة دلائل عابرة أيضا تشير إلى استغلال أطفال كمنخربين وكسعاة من جانب قوات الأمن الرسمية، للتحسس على كوادر الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) ولتحديد كوادر الحزب. ومع ذلك يلزم مزيد من المعلومات لتحديد ما إذا كانت هذه ممارسة منهجية.

٨٩ - وقد فشلت قوات الأمن الرسمية والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) دوما في اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين أثناء وقوع هجمات على أهداف عسكرية. فعلى سبيل المثال، قتلت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، في نيبالغوني، فتاة عمرها ١٥ سنة عندما كانت داخل منزلها نتيجة لإطلاق نار عشوائي من دورية شرطة. وأظهرت تحقيقات أخرى أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١٣ عملية أو في اشتباكات عسكرية جرت في الفترة ما بين نهاية وقف إطلاق النار الانفرادي من جانب الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وبداية شهر آذار/مارس ٢٠٠٦، أن طفلين قتلا وجرح ستة آخرون نتيجة لقصف جوي بالقنابل من الجيش النيبالي الملكي. ولم ترد منذ وقف إطلاق النار أية تقارير عن مقتل أطفال أو إصابتهم بجراح نتيجة لعمليات عسكرية من أي من الطرفين.

٩٠ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت اختطافات بالجملة لآلاف الأفراد، ومعظمهم من الطلاب والمعلمين، لمشاركتهم في المظاهرات السياسية والاجتماعات الحاشدة. وذكرت المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان في تقاريرها حدوث ما يزيد على ٨٠٠٠ حالة اختطاف، من بينها اختطاف ٣٠٠٠ طفل في الفترة ما بين ٣ أيلول/سبتمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد أُطلق سراح معظم الأطفال بعد فترات قصيرة من تلقيهم وجهات النظر السياسية. وحدث منذ أيار/مايو ٢٠٠٦ انخفاض هام في حالات الاختطاف التي يقوم بها الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، بالرغم من أن الحزب يواصل هو وهيئاته الفرعية أسر المدنيين، ومن بينهم الأطفال، كجزء من تحقيقات الحزب وهيئاته في ادعاءات ارتكاب أفعال غير قانونية كجزء من أنشطتها الخاصة "بإنفاذ القوانين". فعلى سبيل المثال، اختطف ٦ أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ سنة يوم ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في نوالباراسي، وكان هؤلاء ضمن ١٠ أشخاص اختطفوا وأتموا بالسرقة.

٩١ - وثمة ممارسة تجري على نطاق واسع في الإغلاق الجبري للمدارس الخاصة ومدارس المجتمع المحلي حيث يقوم بذلك الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وجناحه الطلابي في جميع مناطق نيبال، مع حدوث زيادة ملحوظة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في المناطق الريفية من المنطقة الشرقية من البلد. فما يحدث من استغلال المباني المدرسية ككتكنات عسكرية أو مأوي مؤقتة من جانب قوات الأمن والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، وتدمير المدارس أثناء العمليات العسكرية وأعمال القتل الفعلية للمعلمين والطلبة، إنما يعرقل حصول الأطفال على التعليم في نيبال. ففي بعض الأحيان كانت المدارس تهاجم أثناء حضور الطلبة داخلها أو يقوم الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بشن الهجمات انطلاقاً من المدارس، مما يؤدي إلى مزيد من الأعمال الكيدية. وعلى سبيل المثال، حدث في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أن لجأ أعضاء من جيش التحرير الشعبي في مقاطعة سيانغجا تعرضوا لهجوم من الجيش النيبالي الملكي، إلى مدرسة حيث كان يتواجد بها ١٣٠ طفلاً و ٥ معلمين. وحدث أثناء هجوم جوي في آذار/مارس ٢٠٠٦ في مقاطعة سندهبو بالشوك، أن أطلق الجيش النيبالي الملكي من طائرات عمودية قنابل على منطقة للمدنيين مما أحدث أضراراً فادحة في المباني المدرسية والفصول الدراسية. وقد توقفت الهجمات العسكرية في المدارس وحوها منذ وقف إطلاق النار. ومع ذلك، لا تزال قوات الأمن والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) تحتل بعض المدارس في مختلف بقاع البلد، مثل مقاطعات خوتاند ومياغدي وسيانغجا وتاناهون، وبارا وكاتماندو وروكوم وبنكي وسندهولي.

٩٢ - وقد أعلنت الحكومة المشكلة حديثاً في بيان علني أنه جرى إطلاق سراح جميع المعتقلين المحتجزين بمقتضى مرسوم الأنشطة الإرهابية والمخلّة بالنظام (الرقابة والعقوبة)، ومن هؤلاء المفرج عنهم أطفال اعتقلوا بسبب ارتباطهم السابق بالحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). ومع ذلك، يعتقد الفريق القطري التابع للأمم المتحدة أن بعض الأطفال لا يزالون رهن الاحتجاز، بموجب اتهامات مختلفة مثل الاحتجاز بسبب حيازة الأسلحة والمتفجرات وارتكاب جريمة القتل.

التطورات في الفلبين

٩٣ - ما زال الأطفال يستهدفون لأغراض التجنيد، حيث يدعى أن الجيش الشعبي الجديد، الجناح المسلح للحزب الشيوعي الفلبيني هو الذي يقوم بذلك، رغم أن السياسة المعلنة للحزب الشيوعي المذكور تحظر تجنيد أي شخص يقل عمره عن ١٨ سنة في الجيش الشعبي الجديد. ويزعم الجيش الشعبي الجديد أنه يسند إلى الأطفال مهام الدفاع عن النفس وواجبات غير قتالية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦، سجل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، بالتعاون مع الجهات الفاعلة على أرض الواقع والمعنية بحماية الأطفال، ٢٢ حالة لأطفال ينتمون للجيش الشعبي الجديد. وأثناء الربع الأخير من سنة

٢٠٠٥، يدعى أن الجيش الشعبي الجديد عمل على زيادة التجنيد في أقاليم فيسياس، ومن بينها إقليم نيجروس أو كسيدنتال. ووردت أيضا تقارير تفيد أن الأطفال من مجتمعات السكان الأصليين في منطقة لوزون الشمالية وفي كثير من المناطق الشمالية الشرقية والجنوبية من مينداناو كانوا يلتحقون بالجيش الشعبي الجديد. وفي جميع هذه المناطق، من الصعب تحديد العدد الفعلي للأطفال الذين يجري تجنيدهم.

٩٤ - وما زالت جماعة أبو سيف تجند الأطفال للقتال، رغم أن الأنباء تفيد أن عدد قوات القتال قد تناقص بدرجة كبيرة بعد التدريبات العسكرية المشتركة بين الفلبين والولايات المتحدة في باسيلان. وهناك أيضا حالات معروفة من عمليات التجنيد تقوم بها جبهة مورو الإسلامية للتحرير، وهي جماعة من المتمردين في مينداناو، وتجري حاليا محادثات معها من أجل السلام. وهناك تقديرات تشير إلى أن ١٣ في المائة من عناصر جبهة مورو الإسلامية للتحرير البالغ عددها ١٠.٠٠٠ شخص هي من الأطفال. ويعزى الأعداد المتزايدة من الأطفال المتجندين بجبهة مورو الإسلامية للتحرير في إقليم ماغينداناو إلى افتراض تدعيه جبهة مورو الإسلامية للتحرير وهو أن الأطفال سوف يستفيدون من الصفقة الاجتماعية - الاقتصادية المعروضة في حالة إبرام اتفاق السلام. ورغم نشوب قتال متفرق في مينداناو، ما زالت حكومة الفلبين وجبهة مورو الإسلامية للتحرير ملتزمتين بمواصلة محادثتهما على أمل تحقيق سلام مستدام في المناطق الجنوبية من الفلبين خلال سنة. وعملت الحالة الإيجابية لمحادثات السلام أيضا على تشجيع جبهة مورو الإسلامية للتحرير على التعاون مع جماعات المجتمع المدني. وقد شارك أعضاء من الجبهة الإسلامية المذكورة في برامج للتدريب بشأن حماية الأطفال والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٩٥ - وفي بعض الأقاليم مثل بوهول ونيجروس أو كسيدنتال، تفيد أنباء أن تجنيد الأطفال تقوم به أيضا قوات شبه عسكرية حكومية مثل الوحدات الجغرافية المدنية بالقوات المسلحة، رغم أن التقارير الحالية لا تشير إلى أن التجنيد يتسم بطابع منتظم. وفي عام ٢٠٠٥، علم مكتب المنطقة السادسة التابع للجنة حقوق الإنسان أن طفلين جرى تجنيدهما في الوحدات الجغرافية المدنية بالقوات المسلحة في مورسيا ونيجروس أو كسيدنتال. وعلى الفور، نبه المكتب قائد كتيبة المشاة الثانية عشرة في القوات المسلحة الفلبينية وأرسل قائد السرية الشخصين الجنديين اللذين يقل عمرهما عن السن المقررة إلى بيتهما. ولا تزال هذه التقارير المتفرقة عن التجنيد في الوحدات الجغرافية المدنية بالقوات المسلحة تتواتر، رغم التوجيه الصادر من القوات المسلحة الفلبينية ويتضمن تحديدا صارما لعمر الجنود بأن ١٨ سنة فما فوقها. ومع ذلك، تتوخى القوات المسلحة الفلبينية اليقظة في ضمان عدم مشاركة أي أطفال في

الوحدات الجغرافية المدنية بالقوات المسلحة. ويتيح وجود سلطات مستقلة مثل مجلس حقوق الإنسان، فيما يبدو، حماية من هذه الانتهاكات المتفرقة.

٩٦ - وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى أيار/مايو ٢٠٠٦، تلقت الأمانة المشتركة لحكومة الفلبين والجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين (لجنة الرصد المشتركة) وشركاء للأمم المتحدة تقارير وإفادات كتابية تسجل أن ٥ أطفال قتلوا و ٤٥ طفلاً تعرضوا للتشويه في حوادث تتعلق بالصراع المسلح، وأن ٩ أطفال اختطفوا، مع توجيه ادعاءات ضد أفراد من جيش الفلبين وجوالي الكشافة. وعلى سبيل المثال، حدث في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وأثناء اشتباك جرى بين القوات العسكرية الفلبينية وقوات المتمردين في ساريابا، كوزون، أن جرح صبي عمره ١٥ سنة، وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، قام أفراد من كتيبة المشاة الحادية والسبعين التابعة للقوات المسلحة الفلبينية في سانتا آينس وست، إقليم تارلاك، بالقبض على صبيين عمرهما ١٧ سنة، وفيما بعد عشر عليهما ميتين.

٩٧ - واستجابة لاحتياجات الأطفال المتضررين بآثار الصراع المسلح، تواصل حكومة الفلبين تنفيذ أمر رئاسي يضع برنامجاً شاملاً للأطفال المتورطين في صراع مسلح، وهو إطار يعهد فيه إلى الوكالات الحكومية المختصة، ومن بينها إدارة الدفاع الوطني والشرطة الوطنية الفلبينية، بولايات خاصة بشأن حماية الأطفال المتضررين بآثار الصراع المسلح.

التطورات في سري لانكا

٩٨ - أدى تصاعد العنف إلى إعاقة وقف إطلاق النار المبرم بين حكومة سري لانكا ومنظمة ثور تاميل إيلاام للتحرير. فقد تصاعدت حدة العنف بشكل مثير، منذ بواكير كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بما في ذلك حدوث صدمات عسكرية في الشمال والشرق؛ وتفجيرات انتحارية وهجمات استخدمت فيها ألغام كليمو المضادة للأفراد في جميع أجزاء البلد؛ وحدث ارتفاع في خسائر الأرواح وفي الإصابات وسط المدنيين. وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، أضاف مجلس أوروبا منظمة ثور تاميل إيلاام للتحرير إلى قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية.

٩٩ - وخلال الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تسلمت منظمة اليونيسيف تقارير عن تجنيد أو إعادة تجنيد ٥١٣ طفلاً بواسطة منظمة ثور التاميل. ولا تمثل هذه الأرقام سوى عدد الحالات التي تم تبليغها إلى اليونيسيف. وهناك دلائل تشير إلى أن الحالة الأمنية السائدة قد تكون سبباً في ارتداد العائلات عن التبليغ عن هذه الحالات. وتمثل عمليات التداخل بين أعداد الأطفال المسجلين في قاعدة بيانات اليونيسيف والأطفال الذين تركوا منظمة التاميل (الذين أخلي سبيلهم أو هربوا أو عادوا إلى

ديارهم) نسبة ٣٦ في المائة تقريبا، مما يشير إلى أن أرقام اليونيسيف تعكس تقريبا ثلث مجموع حالات التجنيد. وبلغ متوسط عمر الأطفال المجندين خلال هذه الفترة، استنادا إلى الحالات المبلغ بها إلى اليونيسيف، ١٦ سنة. ويشكل الأولاد نسبة ٦٨ في المائة تقريبا من المجندين والبنات نسبة ٣٨ في المائة تقريبا. وخلال الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أتت معظم الحالات التي تم التبليغ عنها من مقاطعة كالينوكتشي، التي شهدت نسبة ٢٦ في المائة من مجموع حالات تجنيد أو إعادة تجنيد الأطفال في هذه المقاطعة؛ وتأتي مقاطعة باتيكالوا في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع عدد الحالات، بنسبة تبلغ ٢٣ في المائة. وخلال الفترة نفسها، أدخلت منظمة التاميل بشكل رسمي سبيل ٩١ طفلا، كما يعرف أن ٢٥ طفلا آخرين تمكنوا من الإفلات أو الهرب. وفي معظم الحالات، لم تكن منظمة نمور التاميل تتبع الإجراءات المتفق عليها بشأن إخلاء سبيل الأطفال، حيث كانوا ينقلون في حالات كثيرة إلى مرافق تدريب مهني في المناطق السكنية بمقاطعة كالينوكتشي، أو إلى مقر أمانة المنطقة الشمالية الشرقية لحقوق الإنسان التابعة لهيئة حقوق الإنسان بالمنظمة. وأعربت اليونيسيف عن القلق بشأن هذه الممارسة، نظرا إلى أن الأطفال يلحقون بالمؤسسات بدون موافقة والديهم، وإلى أن عمليات التحقق تكتنفها صعوبات تعود إلى محدودية إمكانية الوصول إلى هذه المؤسسات.

١٠٠ - وجرى الإعراب أيضا عن شواغل تتعلق بالتدريب على الدفاع المدني، الذي توفره منظمة نمور التاميل للطوائف المدنية على امتداد شمال وشرق البلد. وتسلمت اليونيسيف تقارير عن أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٦ سنة، ممن شملتهم برامج التدريب هذه. ويتعين أيضا على مديري المدارس ومعلميها حضور هذا التدريب، مما يؤثر على الأطفال في المدارس. ووردت تقارير أيضا من مقاطعات باتيكالوا وأمبارا وترينكومالي وكالينوكتشي، عن عدم رجوع أطفال إثر حضورهم لبرامج التدريب هذه، حيث يشتهب في أنه تم تجنيدهم.

١٠١ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كانت اليونيسيف قد تلقت ١٢٠ تقريرا عن أطفال يجري تجنيدهم بواسطة فصيل كارونا. وفي غضون أسبوع واحد فقط، في منتصف حزيران/يونيه، تلقت اليونيسيف ٣٠ تقريرا تتضمن ادعاءات بقيام فصيل كارونا باختطاف أطفال في مناطق سانتيفيلي وكيران ومافكيري وفالاكتشينايا وايروتايا بورام (مانغوناي الشمالية). ويتم اختطاف الأولاد فقط. واشتملت جميع الحالات على عمليات تجنيد واختطاف قسرية، قام بها في بعض الحالات رجال مسلحون عرفوا أنفسهم صراحة على أنهم أعضاء في فصيل كارونا.

١٠٢ - وخلال الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تلقت بعثة الرصد السري لانكية ١٧٥ شكوى بشأن اختطاف أطفال، بما في ذلك ١١٠ شكوى ضد منظمة نمور التاميل، و ٧٩ شكوى ضد كيان غير طرف في اتفاق وقف إطلاق النار (فصيل كارونا)، و ٦ شكاوي ضد حكومة سري لانكا.

١٠٣ - ونفذت القوات الجوية السري لانكية غارات قصفت فيها بالقنابل مواقع لمنظمة نمور التاميل، كجزء من إجراءات انتقامية نفذت على امتداد فترة محدودة، وتسببت في مقتل واصابة عدد من الأطفال. وفي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وعقب تعرض قائد الجيش، الجنرال سارات فونسيكية، لهجوم انتحاري بالقنابل، في مقر قيادة الجيش في كولومبو، شنت القوات المسلحة السري لانكية ضربات انتقامية على مواقع لمنظمة نمور التاميل حول سامبور وموتور، في مقاطعة ترينكومالي. وقتل في غارات القصف هذه ٤ أطفال تبلغ أعمارهم ٤ و ١٤ و ١٥ و ١٦ سنة، وجرح ١٤ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٣ أشهر و ١٧ سنة. وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أدت غارة قصف فيها بالقنابل مجمع ادعت منظمة نمور التاميل أنه ملجأ للأيتام، وادعت الحكومة أنه منطقة تدريب عسكرية، إلى مقتل عدد من طالبات المدارس وجرح أخريات عديدات.

١٠٤ - وفي مقاطعات جفنا وكالينوكتشي ومولايتيفو وترينكومالي وباتيكالوا وأمبارا، انخفضت معدلات الانتظام بالمدارس في أماكن كثيرة بسبب الخوف من التجنيد ومن الحالة الأمنية بصفة عامة. ويجري احتلال المدارس أيضا بواسطة الأشخاص المشردين داخليا، بجانب تدميرها بواسطة هجمات القصف الجوي والمدفعي التي تشنها القوات المتحاربة. وفي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، تم تدمير إحدى رياض الأطفال ومعمل علوم تابع لكلية تشينايور المركزية، جراء ضربات جوية وقصف مدفعي بواسطة الحكومة، حول موتور بمقاطعة ترينكومالي. وفي مقاطعة باتيكالوا، افتتح فصيل كارونا مكتبا سياسيا تابعا لتاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال، في مبنى مجاور لمدرسة القديسة سيسيليا الثانوية للبنات، الشيء الذي يعرض الأطفال لمخاطر الهجمات.

١٠٥ - وأدى تصاعد العنف منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦، إلى الحد من إمكانية الوصول إلى المدنيين المتأثرين بالصراع، في المنطقة الشمالية الشرقية من سري لانكا، وإلى فرض قيود على توصيل المساعدة الإنسانية، وإثارة القلق بشأن أمن موظفي الهيئات الإنسانية، وبخاصة عقب مقتل ١٧ فردا من العاملين في مجال العون الذي تقدمه المنظمة غير الحكومية الفرنسية "العمل لمكافحة الجوع"، في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في ترينكومالي. وعلاوة على ذلك، تم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وفقا لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

تشريد ٦٧٢ ٢٠٩ فردا (٧٣٩ ٥٦ أسرة)، منذ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بسبب التصعيد السريع للصراع. وحدثت معظم حالات التشريد منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦، في مقاطعات جفنا وكالينوكتشي وترينكومالي وباتيكالوا، مما أدى إلى تضرر آلاف الأطفال.

١٠٦ - وشكلت في سري لانكا فرقة عمل لرصد انتهاكات حقوق الأطفال والتبليغ عنها، في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وانهقد الاجتماع الافتتاحي لهذه الفرقة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

التطورات في أوغندا

١٠٧ - واصل جيش الرب للمقاومة اختطاف الأطفال في أوغندا، كي يصبحوا مقاتلين أو من أجل استرقاقهم للأغراض الجنسية، على الرغم من أن العدد الكلي لحالات الاختطاف تراجع بشكل ملحوظ. مرور الزمن. إذ يقدر مجموع المختطفين، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بحوالي ١٥٠٠ طفل، لكن هذا العدد انخفض كثيرا خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٦، حيث بلغ ٢٢٢ مختطفا. وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، على سبيل المثال، أخلي سبيل جميع الأطفال المختطفين، الذين تم التبليغ عنهم إلى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وعددهم ١٧ طفلا، خلال فترة ٤٨ ساعة. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر بالقبض على قائد جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني، وأربعة أشخاص آخرين. ووجهت للأشخاص الخمسة تهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل والاختطاف والاسترقاق للأغراض الجنسية وبتز الأعضاء والتجنيد القسري للأطفال. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٦، اجتمع السيد كوني مع وسطاء من جنوب السودان، في محاولة للتوصل إلى وضع حد للأعمال العدائية بين جيش الرب وحكومة أوغندا. وأعرب قائد جيش الرب، وفقا للتقارير الواردة، عن التزامه بعملية السلام. وبالرغم من أن الرئيس يويري كاغوتا موسيفيني كان قد أمهل قادة جيش الرب حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، كي يستسلموا ويحظوا بالعفو، إلا أن أعضاء البرلمان الأوغندي وافقوا، في ١٥ تموز/يوليه، على إرسال وفد للقاء وفد من جيش الرب، في جوبا بجنوب السودان، حيث بدأت المفاوضات. وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بدأ نفاذ اتفاق لوقف إطلاق النار بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة. ومنذ ذلك الحين، بدأ جيش الرب تجميع قواته في معسكري ري - كوانغا وأوبيني كي - بول على الحدود مع السودان، ووافق على إخلاء سبيل جميع النساء والأطفال الموجودين ضمن هذه المجموعة.

١٠٨ - وبالرغم من أنه ليست لحكومة أوغندا سياسة رسمية بشأن تجنيد الأطفال، إلا أنه يوجد أطفال في وحدات الدفاع المحلية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية. ولا يوجد ما يشير

إلى إخلاء سبيل ١٢٨ ١ طفلا، جرى التبليغ عن أنهم حشدوا في مواقع وحدات الدفاع المحلية، في أواخر عام ٢٠٠٤، في كيتغوم وباديير وأجزاء من منطقة التيسو. وخلال الزيارة التي قام بها إلى أوغندا مؤخرا الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، وافقت الحكومة على الشروع في خطة عمل وتعزيز تنفيذ الأطر القانونية والسياسية القائمة فيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

١٠٩ - وأفادت الأنباء التي جرى تبليغها إلى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة عن وجود أطفال بين ١٣١ شخصا مدنيا قتلهم جيش الرب للمقاومة خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦، في كمائن نصبت على الطرقات وهجمات على أفراد خارج مخيمات الأشخاص المشردين داخليا. وفي كانون الثاني/يناير، مثلا، قتل جيش الرب صبيا تم القبض عليه بالقرب من مخيم أميدا في مقاطعة كيتغوم. ووقعت حوادث قتل أطفال أيضا على أيدي جنود من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ووحدات الدفاع المحلية. إذ قتل الجنود مثلا، في شباط/فبراير، بنتا في الثامنة من العمر، في نغومورومو بمقاطعة كيتغوم، وكان من بين ١٠ مدنيين قتلهم وحدات الدفاع المحلية، في معسكر أوغويي بمقاطعة ليرا، في أيار/مايو ٢٠٠٦، أربعة أطفال.

١١٠ - وجرى التبليغ أيضا عن حالات كثيرة لاستغلال البنات للأغراض الجنسية وارتكاب حوادث عنف جنسية ضدهن على أيدي أفراد عسكريين تابعين للحكومة، في محيط مخيمات الأشخاص المشردين داخليا. إذ تم الإبلاغ مثلا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بأن جنديا في قوات الدفاع الشعبية الأوغندية كان مسؤولا عن اغتصاب فتاة في السابعة عشرة من عمرها خارج مخيم باغال بمقاطعة غولو، وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، اعتقل جندي في السابعة عشرة من العمر ووجهت إليه تهمة الاغتصاب في ليرابالو، في بادين. وأعلنت الحكومة عن التزامها بتطبيق مبادئ توجيهية قابلة للإنفاذ وتدريب الأفراد العسكريين بغية منع تكرار حدوث مثل هذه الحالات.

١١١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أعلن عن تكوين فرقة عمل معنية برصد انتهاكات حقوق الأطفال والإبلاغ عنها في أوغندا، في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وتشترك في رئاستها اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

جيم - الاستغلال والاعتداء الجنسي على أيدي أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة

١١٢ - تتواصل الجهود الرامية إلى مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على أيدي أفراد حفظ السلام، بالاستفادة من عمل مستشاري لقضايا الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي،

الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين، الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة. وأعدت الأمانة العامة، بدعم من الدول الأعضاء، استراتيجية شاملة لمعالجة مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسي. ويشكل التدريب الإلزامي للأفراد ورفع درجة الوعي بمسائل الاستغلال والاعتداء الجنسي لدى السكان المحليين، الجوانب الرئيسية للاستراتيجية الوقائية. وتفيد بيانات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأن التدريب يغطي نسبة عالية من الأفراد، حيث تلقى التدريب الإلزامي أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع عدد الأفراد العاملين في بعض البعثات.

١١٣ - ولكي تتعزز قدرات أمانة المظالم في مجال الاستجابة بفعالية لادعاءات الاعتداء، قامت إدارة عمليات حفظ السلام بتأسيس أفرقة معنية بالسلوك والانضباط، في مقرها وفي ثمانية مواقع لعمليات حفظ السلام، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ويضطلع فريق المقر بالرقابة على حالة السلوك والانضباط بالنسبة لجميع فئات موظفي الأمم المتحدة، في جميع عمليات السلام التي تقودها الإدارة. وتقدم الأفرقة في مواقع عمليات السلام المشورة إلى رؤساء البعثات، فيما يتعلق بالوقاية والاستجابة لجميع المسائل المتعلقة بسلوك وانضباط جميع فئات الأفراد في البعثات المعنية. وتؤدي أفرقة البعثات هذه دوراً أساسياً في تلقي الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك وتتبع حالاتها ومساعدة البعثات المعنية على إعداد وتنفيذ تدابير لمنعها، وإنفاذ معايير الأمم المتحدة للسلوك واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالانتصاف للضحايا. ومن أمثلة ذلك أن مستشاري حماية الأطفال يساعدون أفرقة البعثات في عملها، من خلال إدماج رسائل تتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسي في أدوات التدريب المتعلقة بحقوق الطفل، التي تنظم لأفراد الوحدات، ويتولون إحالة الادعاءات المتعلقة بالممارسات الجنسية المسيئة، التي تقدمها منظمات حقوق الطفل وحقوق الإنسان، إلى أفرقة البعثات، والمساعدة على نشر المعلومات المتعلقة بمعايير الأمم المتحدة للسلوك من خلال اتصالاتهم بالمجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، ولأغراض توفير الدعم والمساعدة لضحايا الاعتداءات التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة، أصدرت مشروع بيان يتعلق بالسياسة والاستراتيجية الشاملة المتعلقة بتقديم المساعدة والدعم لضحايا حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة. وتغطي هذه السياسة جوانب الدعوة المتعلقة بالضحايا وأنظمة الإحالة والتمويل. ويتعين إبراز أن مسؤولية البلدان المساهمة بقوات، فيما يتعلق بكفالة انضباط أفراد حفظ السلام التابعين لها، من العوامل الحاسمة في هذا الصدد.

١١٤ - ومن المؤسف أن الاعتداءات تتواصل بالرغم من هذه الجهود المبذولة. إذ أدت التحقيقات، التي أجريت خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، حول ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسي، التي شملت ٣١٣ عنصراً من عناصر الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلى إنهاء خدمة أو عدم تجديد عقود

١٧ موظفا مدنيا، وإعادة ١٧ فردا من أفراد الشرطة و ١٤١ فردا من أفراد حفظ السلام العسكريين إلى أوطانهم، لأسباب تأديبية. وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وصلت الحالات التي أبلغت إلى إدارة عمليات حفظ السلام خلال عام ٢٠٠٦ إلى ٨٥ ادعاء بوقوع عمليات استغلال واعتداء جنسي، شملت موظفين مدنيين (٢٩) وأفراد شرطة (٩) وأفراد حفظ سلام عسكريين (٤٨)، وهي لا تزال قيد التحقيق.

١١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أوردت وسائل الإعلام الدولية، في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ادعاءات عن وجود حلقة دعارة يديرها جنود وتشمل فتيات صغيرات السن بعضهن لا يتجاوزن الخامسة عشرة من العمر، في منطقة كيفو الجنوبية بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعتقد أن بعض هؤلاء الجنود من عناصر الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتنفذ الآن عمليات تحقيق في هذه الادعاءات، وستتخذ إجراءات تأديبية ضد أي موظف من موظفي الأمم المتحدة يثبت تورطه فيها.

خامسا - المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ ورصد آلية إعداد التقارير

١١٦ - وقد دعا مجلس الأمن، في قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) إلى تطبيق آلية الرصد والإبلاغ الواردة في تقرير (S/2005/72)، في حدود الموارد المتاحة. وطلب أيضا إجراء استعراض مستقل للآلية يقدم عنه تقرير إلى مجلس الأمن بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وقد طلبت إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء هذا الاستعراض المستقل. والاستعراض جار الآن ويتعاون الشركاء الرئيسيون تماما مع العملية. وسأقدم نتائج هذا الاستعراض إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

١١٧ - وخلال السنة التي تلت اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، تم إحراز تقدم مطرد في إنشاء الآلية في الحالات السبع التي تم تحديدها كأولوية للمرحلة الأولى من التطبيق، وهي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار والصومال والسودان ونيبال وسري لانكا. وقد تلقت أفرقة العمل القطرية توجيهات هامة من مقر الأمم المتحدة لتيسير التنفيذ، بما في ذلك نماذج إبلاغ وتعريفات للانتهاكات الجسيمة وغيرها من المواد الفنية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تم الاضطلاع بعدة زيارات قطرية للإحاطة وتيسير بداية عمل أفرقة العمل هذه. وقد أرسلت معلومات من الآلية عن طريق تقارير إلى مجلس الأمن بشأن حالة الأطفال المتضررين من صراع مسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان؛ ومن خلال تقارير 'أفقية' من الأمانة العامة للأمم المتحدة عن حالات مثيرة للقلق إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح.

١١٨ - وقد أنشئ الفريق العامل وعقد خمسة اجتماعات رسمية. وقد تم اعتماد اختصاصات الفريق العامل وخطة عمله لعام ٢٠٠٦ في أيار/مايو ٢٠٠٦. وحتى الآن، نظر الفريق العامل في تقارير عن الحالات المثيرة للقلق المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، وأصدر توصيات فيما يتعلق بتقرير جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المجلس وهيئات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة.

١١٩ - وقد كانت هناك تحديات كبيرة أمام الاضطلاع بمبادرة معقدة كهذه لأصحاب المصلحة المتعددين. وتشمل هذه التحديات صعوبات خطيرة تواجهها إمكانية الوصول الآمن بدون عوائق لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال المساعدات الإنسانية للرصد والإبلاغ؛ وضمان القبول والوضوح بشأن تقسيم العمل وتكامل أدوار الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها؛ ومستويات كافية من الخبرة في مجال حماية الأطفال داخل كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين؛ وتوفير مستويات كافية من الموارد من أجل وضع برامج استجابة وتدخّل مستدامة وطويلة الأجل للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وبالرغم من أن الخصائص القطرية وقدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين وتوقعاتهم متفاوت على المستوى القطري إلى أنه تم بذل كل الجهود الممكنة لضمان تقديم تقارير رصد موثوق بها ودقيقة وموضوعية.

سادسا - معلومات عن التقدم المحرز في مجال وضع خطط العمل وتنفيذها

١٢٠ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، الذي يدعو هذه الأطراف إلى أن تُعد خطط عمل محددة زمنيا لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم مما ينتهك الالتزامات الدولية المنطبقة عليها، أعاد المجلس تأكيده في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي يدعو فيه الأطراف المعنية إلى القيام، دون مزيد من التأخير، بوضع وتنفيذ خطط العمل، في إطار من التعاون الوثيق مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية و/أو تم بذل في مجال الدعوة مع الأطراف في حالات الصراع المسلح التالية.

١٢١ - في بوروندي، لم تجر مفاوضات رسمية مع قوات التحرير الوطنية لوقف استخدام الأطفال وتجنيدهم. ومع ذلك، قدمت عملية الأمم المتحدة في بوروندي وثيقة إلى قوات التحرير الوطنية أثناء مفاوضات وقف إطلاق النار، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تطلب فيها إلى قوات التحرير الوطنية أن تجعل الأولوية لتسريح الأطفال. ولم توقع القوات الوثيقة. ثم، طلبت في مذكرة شفوية مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ من عملية الأمم المتحدة في بوروندي موجهة إلى الحكومة أن تفرج عن المقاتلين السابقين من الأطفال من مركز رواندا للاحتجاز، من أجل تسريحهم مباشرة. وحتى بداية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان المقاتلون من

الأطفال لا يزالون محتجزين في راندا. ولا تزال المناقشات جارية مع الحكومة بشأن الحاجة إلى الإفراج عن هؤلاء الأطفال لإدراجهم في برنامج إعادة إدماج.

١٢٢ - وفي كوت ديفوار، التزمت القوات المسلحة للقوى الجديدة بخطة عمل لتسليم جميع الأطفال المسرحين إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنع تجنيد الأطفال وإحاقهم بقواتها. كما وافقت القوات المسلحة للقوى الجديدة على تحديد مراكز تنسيق لتحديد هوية الأطفال في المعسكرات وتسريحهم بالإضافة إلى الموافقة على الوصول بدون عوائق إلى المعسكرات ونقاط التفتيش والثكنات العسكرية للتحقق من وجود الأطفال. وقد اتفقت القوات المسلحة للقوى الجديدة مع اليونيسيف على إنشاء لجنة تحقق مستقلة لضمان الامتثال لخطة العمل. وسيجري إكمال عمل لجنة التحقق بأنشطة الرصد العادية التي يضطلع بها أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. وحتى الآن، بذلت القوات المسلحة للقوى الجديدة ما في وسعها لتنفيذ ذلك. وهناك حاجة إلى موارد إضافية لبرنامج إعادة تأهيل الأطفال المسرحين وإعادة إدماجهم. وقد دخلت جماعات الميليشيات الأخرى، جبهة تحرير الغرب الكبير والحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار والتحالف الوطني لشعب أوي والاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير وجماعات الدفاع المدني المسلحة في الغرب وتجمع الوطنيين من أجل السلام في أبيدجان، أيضا في حوار مع الأمم المتحدة من أجل وضع خطة عمل لإنهاء استخدام الجنود الأطفال في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وقعت جماعات الميليشيات الأربع جميعها خطة عمل إقليمية لإنهاء استخدام الأطفال وتجنيدهم. ووافقت على إطلاق سراح جميع الأطفال الموجودين بين صفوفها؛ والتعاون مع البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعني بقضايا الأطفال؛ واتخاذ تدابير محددة لمنع تجنيد الأطفال وتعيين مؤشرات محددة زمنيا لقياس التقدم المحرز ومدى الامتثال، وإتاحة الوصول دون معوقات للتمكن من رصد سير خطة العمل والتحقق منها.

١٢٣ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اجتمعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في آذار/مارس ٢٠٠٥، من أجل إثارة مسائل تجنيد الأطفال واستخدامهم. وإثر هذا الاجتماع، صدرت تعليمات لجميع قادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الإقليميين تحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم وتبين تقديم مرتكبي ذلك للمحاكمة. وقد بدأت أيضا المحاكم العسكرية التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية محاكمة حالات تجنيد للأطفال من جانب ضباط القوات المسلحة. إضافة إلى ذلك، لا يزال الحوار الجاري مع زعماء الميليشيات الذي يهدف إلى إكمال سحب جميع الأطفال الموجودين في الجماعات العسكرية مستمرا في إطار خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الوطنية.

١٢٤ - وقد تلقت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم تقرير القطري المعني بالأطفال والصراعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/389) بشكل إيجابي. وقدم الفريق العامل توصيات إلى مجلس الأمن لينظر في فرض جزاءات محددة الهدف على قادة الحركة الثورية الكونغولية لانتهاكهم المتكرر لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة، وأحال قائد التمرد لوران نكوندا إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً بدعم من فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة مع مؤسساتها الوطنية على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير القطري مما يشكل تقدماً يستحق الإشادة.

١٢٥ - وفي نيبال، اجتمع فريق الأمم المتحدة القطري، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مع الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الماوي وطلب إلى الطرفين تعيين جهات اتصال لمناقشة عملية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة التي تؤثر على الأطفال في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ولم يتم حتى الآن تحديد جهات الاتصال. وحتى الآن، لم يدخل الحزب الشيوعي النيبالي الماوي في حوار موضوعي بشأن إطلاق سراح الأطفال الملتحقين بقواته.

١٢٦ - وفي لانكا، أقرت حكومة سرى لانكا وغمور تحرير تاميل إيلام، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، اتفاق التزام بخطة عمل للأطفال المتضررين من الحرب في شمال شرق سرى لانكا. وبموجب خطة العمل، التزم غمور تحرير تاميل إيلام بالكف عن جميع أنواع تجنيد الأطفال والإفراج عن جميع الأطفال المدرجين من قبل في صفوفهم. وفي اجتماع بين اليونيسيف وغمور تحرير تاميل إيلام عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تم الاتفاق على أن يجتمع الطرفان بانتظام لمناقشة المسائل الفنية المتعلقة بإطلاق سراح الأطفال والتدابير التي ينبغي اتخاذها لإيقاف التجنيد. ولا يزال الحوار جارياً بين اليونيسيف وغمور تحرير تاميل إيلام عبر هذا المنبر. وقد أعلن غمور تحرير تاميل إيلام أيضاً تشكيل وحدة لحماية الأطفال. ومع ذلك، لا يزال حجم القضايا المتبقي البالغ ١٤٦٤ طفلاً لم يعالج بعد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اجتمعت اليونيسيف، إثر تقارير عن عمليات تجنيد قامت بها مجموعة كارونا، مع الجناح السياسي لفصيل كارونا، لتذكيره بالتزاماته بعدم تجنيد الأطفال والسعي لإطلاق سراح الجنود القصر. ولا يزال هذا الحوار جارياً إلا أن فصيل كارونا ما زال عليه أن يقدم التزامات ملموسة.

١٢٧ - وفي الصومال، ومتابعة لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، اجتمع فريق الأمم المتحدة القطري مع اتحاد المحاكم الإسلامية وسيدرج مسائل تجنيد الأطفال في حواراته اللاحقة مع طرفي الصراع. وقد أنهت اليونيسيف وشركاؤها للتو استراتيجية لمدة خمس سنوات للدعوة والتدخل من أجل الأطفال الملحقين بالجماعات المسلحة، ستوجه التفاعل المستقبلي مع أولئك المسؤولين عن إشراك الأطفال في الصراع المسلح. وحتى الآن، لم تحدث أي عمليات تدخل ملموسة بشأن هذه المسألة مع الكيانات السياسية القائمة.

١٢٨ - وفي جنوب السودان، ظل مستشارو حماية الأطفال التابعين لبعثة الأمم المتحدة في السودان يستخدمون اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار وفروعها السبعة من اللجان العسكرية المشتركة للمناطق لإشراك القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في حوار بشأن الاعتداءات على الأطفال والصعوبات المواجهة في إطلاق سراح الأطفال من الوحدات العسكرية لا سيما أولئك الذين أدمجوا مؤخرًا من صفوف الجماعات المسلحة الأخرى. وفي دارفور، ظلت اليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة في السودان، منذ توقيع اتفاق سلام دارفور، في حوار مع جيش تحرير السودان (فصيل ميناوي) وجيش تحرير السودان (فصيل عبد الواحد) بشأن الحاجة إلى إنهاء تجنيد الأطفال وإطلاق سراح الأطفال الملحقين بتلك الجماعات المسلحة. وقد ألزم جيش تحرير السودان (فصيل ميناوي) نفسه بتيسير عمل اليونيسيف وتقديم دعمه الكامل لإطلاق سراح الأطفال الملحقين بقواته وإعادة إدماجهم. ومع ذلك، أعاق القتال الداخلي الأخير الذي دار داخل جيش تحرير السودان (فصيل ميناوي) أي إجراء متابع. ومن المهم الإشارة إلى أن قدرة الأمم المتحدة على المبادرة والدخول في حوار مع الجماعات المسلحة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل كثيرا ما تعوقها القيود المفروضة على الوصول إليها والتسلسل القيادي المائع عند بعض الجماعات.

١٢٩ - وفي أوغندا، أسفرت مهمة ممثلي الخاص للأطفال والصراعات المسلحة الأخيرة عن: (أ) موافقة الحكومة على العمل مع اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لوضع خطة عمل لمنع التجنيد؛ و (ب) إبعاد المقاتلين الأطفال من وحدات الدفاع المحلية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية؛ و (ج) تعزيز التدابير التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق باتخاذ إجراءات تأديبية ضد أفراد القوات المسلحة الذين يجندون الأطفال عن علم في وحدات الدفاع المحلية وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية، بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات الحالية لتمكين الموظفين المعيّنين من اليونيسيف ومفوضية حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان الأوغندية من دخول المنشآت العسكرية لأغراض التحقق من وجود أطفال في القوات

المسلحة؛ و (د) أن تتعهد الحكومة بجدية بالنظر في سن تشريعات جنائية لمنع المحرضين المدنيين من تجنيد الأطفال ومعاقتهم.

سابعاً - معلومات بشأن تقييم دور وأنشطة المستشارين المعنيين بحماية الطفل

١٣٠ - دعاني مجلس الأمن مرارا إلى كفالة تقييم منتظم لمدى الحاجة للمستشارين المعنيين بحماية الطفل ولعددهم وأدوارهم خلال إعداد كل عملية من عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، طلب إلي المجلس في الفقرة ٢٠ (د) من القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) أن أدرج معلومات عن تقييم دور وأنشطة المستشارين المعنيين بحماية الأطفال في تقرير المتعلق بتنفيذ القرار. واستجابة لذلك الطلب، يُجري قسم أفضل ممارسات حفظ السلام بإدارة عمليات حفظ السلام دراسة عن التجربة المتعلقة بحماية الطفل في عمليات حفظ السلام. وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة المحددة التالية: (أ) هل يتسم عمل المستشارين المعنيين بحماية الطفل بالفعالية؟ و (ب) ما هي الجوانب التي كان تأثيرهم فيها ملموساً؛ و (د) كيف يمكن تعزيز التأثير الكلي للمستشارين.

١٣١ - وتشير النتائج الأولية للدراسة إلى أن عمل المستشارين يتسم بالفعالية في مجالين رئيسيين هما: جمع معلومات لأغراض الرصد والإبلاغ؛ وتعميم مراعاة حماية الطفل في البعثات وعن طريق برامجها التدريبية. ويمكن تعميم مراعاة حماية الطفل في البعثات من تعزيز الجانب المتعلق بالرصد والإبلاغ عن طريق إنشاء قاعدة للمعارف والخبرات المتعلقة بحماية الطفل. وقد أبرز مستشارون حاليون وسابقون شاركوا في الدراسة، وكذلك شركاء في ميدان حماية الطفل، بأن عمل المستشارين كان فعالاً وتأثيرهم إيجابياً في مجال الرصد والإبلاغ. ويتيسر إلى حد كبير عمل المستشارين، من خلال توفير شبكة واسعة من الموارد المتاحة لرصد الانتهاكات، بفضل ازدياد الوعي بقضايا الأطفال في الصراعات المسلحة لدى الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة والمراقبين العسكريين والجيش، وكلها عناصر تعمل اعتيادياً في المناطق الواقعة على الخطوط الأمامية، حيث يكون الأطفال عرضة للخطر.

١٣٢ - وتشير النتائج أيضاً إلى أن هناك الكثير مما يمكن تحسينه في عدد من المجالات. فهناك أولاً الفهم الشامل لوظيفة المستشار المعني بحماية الطفل في البعثات، لا سيما لدى كبار المسؤولين فيها. كما أن الموظفين المدنيين الآخرين يميلون إلى اعتبار المستشارين المعنيين بحماية الطفل من الجهات التي تقدم مساعدات إنسانية وليس كدعاة إلى تحسين السياسات والنهج إزاء الأطفال في الصراعات المسلحة. ثانياً، هناك إدراج مهمة حماية الطفل ضمن "الدعامات" التي تقوم عليها هياكل البعثات، مع استنتاج أن مهمة حماية الطفل لا تحتل في الكثير من الأوقات أفضل موقع في تلك الهياكل؛ ويميل الموقع الفعلي لمهمة حماية الطفل إلى

الاختلاف باختلاف البعثة، حيث تندرج وظيفة مستشار معني بحماية الطفل أحيانا ضمن أقسام أخرى، مما يشير إلى عدم وجود توافق في الآراء واضح في إدارة عمليات حفظ السلام بشأن السياسة المتعلقة بموقع تلك الوظيفة. ويلجأ مستشارون معنيون بحماية الطفل بصفة فردية إلى تفسير ولايتهم تفسيرا واسع النطاق في بعض الأحيان، مما يؤدي أحيانا إلى عدم التفاهم مع شركاء رئيسيين. لذلك ينبغي معالجة هذه المسألة بطريقة منظمة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على سبيل الأولوية. ثالثا، من الضروري تعزيز الدعم المقدم لسياسة حماية الطفل في إدارة عمليات حفظ السلام على مستوى المقر.

١٣٣ - ومن المتوقع إكمال الدراسة عن التجربة المتعلقة بحماية الطفل في عمليات حفظ السلام، التي ستتضمن تقييما شاملا لأثر وفعالية المستشارين المعنيين بحماية الطفل وكذلك عددا من التوصيات المحددة، في غضون الشهرين المقبلين.

ثامنا - توصيات

١٣٤ - أوصي مجلس الأمن بالنظر في توسيع محور تركيزه وإبلاء نفس القدر من العناية والاهتمام للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة في جميع الحالات المثيرة للقلق؛ والتعامل بنفس القدر من الاهتمام مع جميع فئات الانتهاكات الجسيمة، بحيث يراعى، إلى جانب تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا، قتل الأطفال وتشويههم، والاختصاص وغيره من الاعتداءات الجنسية الجسيمة، والاختطاف، ومهاجمة المدارس أو المستشفيات، وحرمان الأطفال من الحصول على مساعدات إنسانية.

١٣٥ - وأشجع مجلس الأمن على مواصلة دعوة الأطراف إلى إعداد خطط عمل ملموسة ومحددة زمنيا لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا، منتهكة بذلك الالتزامات الدولية السارية عليها، وتوسيع نطاق الدعوة إلى إعداد خطط عمل لتشمل جميع الحالات المثيرة للقلق.

١٣٦ - وأدعو المانحين إلى كفالة توفير ما يكفي من الموارد والأموال للحكومات الوطنية، والأمم المتحدة والشركاء، لإعادة تأهيل وإدماج جميع الأطفال المنتسبين إلى قوات مسلحة، ووضع تدابير برنامجية ملائمة وفعالة تعزز الجهود المبذولة لإعادة تأهيل وإدماج الأطفال، بما يكفل استدامة هذه الأنشطة على المدى البعيد ونجاحها.

١٣٧ - وأرحب بمواصلة مجلس الأمن النظر في وضع تدابير فعالة محددة الهدف ضد أطراف الصراعات المسلحة التي تمعن في ارتكاب انتهاكات جسيمة منهجية في حق أطفال في الصراعات المسلحة، متحديا بذلك قرارات مجلس الأمن.

١٣٨ - وأشجع الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل على اتخاذ تدابير لمساندة توصيات لجنة حقوق الطفل، وتعزيز التدابير الوطنية والدولية لمنع تجنيد الأطفال في قوات أو جماعات مسلحة واستخدامهم في أعمال القتال، وبخاصة عن طريق توقيع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، والتصديق عليه؛ وسن تشريعات تحظر صراحة بموجب القانون تجنيد الأطفال ما دون سن الخامسة عشرة في قوات أو جماعات مسلحة ومشاركتهم المباشرة في أعمال القتال.

تاسعا - القوائم المرفقة

١٣٩ - لهذا التقرير مرفقان. الأول يتضمن قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم في حالات الصراع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، مع مراعاة الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة الأخرى المرتكبة في حق الأطفال. ويتضمن المرفق الثاني قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم في حالات الصراع المسلح غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، أو في حالات أخرى مثيرة للقلق، مع مراعاة الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة الأخرى المرتكبة في حق الأطفال كذلك.

١٤٠ - وجدير بالإشارة أن ذكر أسماء البلدان في المرفقين ليس هدفا في حد ذاته. فالغرض من القوائم المرفقة هو تحديد أطراف صراعات معينة مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة محددة في حق الأطفال. لذلك فإن أسماء البلدان ترد فقط للإشارة إلى المواقع أو الحالات التي ترتكب فيها الأطراف المذنبات الانتهاكات المذكورة.

الحواشي

(١) يشمل القانون الدولي الساري فيما يتعلق بحقوق الطفل وحمائته في الصراعات المسلحة، على وجه الخصوص: اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والالتزامات السارية بموجب البروتوكولين الإضافيين لهذه الاتفاقيات لعام ١٩٧٧، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩، وبروتوكولها الاختياري المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، والبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، واتفاقية أوتاوا لحظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

(٢) ترد أسماء الأطراف في المرفقين بالترتيب الأبجدي.

المرفق الأول

قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم في حالات الصراع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، مع مراعاة الانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة في حق أطفال

الأطراف في بوروندي

حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية - أغاتون رواسا
هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل وتشويه أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية

- ١ - القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية
هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم، واختطافهم و اغتصابهم وغيره من الاعتداءات الجنسية الجسيمة عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- ٢ - القوى الديمقراطية لتحرير رواندا
هذا الطرف مسؤول أيضا عن اختطاف أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- ٣ - جبهة القوميين ودعاة الاندماج
قوات الماي ماي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانبيما وكاتانغا، غير المندمجة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية
- ٥ - عناصر غير مندمجة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، موالية لزعيم الثوار لوران نكوندا
هذا الطرف مسؤول أيضا عن اختطاف أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأطراف في السودان

- ١ - الأطراف الخاضعة لسلطة حكومة السودان
(أ) ميليشيات دارفور التي تدعمها الحكومة، المعروفة أيضا باسم الجنجويد
هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم، واختطافهم و اغتصابهم وغيره من الاعتداءات الجنسية الجسيمة عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(ب) قوات الشرطة (الهجانة)

(ج) القوات المسلحة السودانية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل وتشويه واختطاف أطفال وعدم السماح بإيصال مساعدات إنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير .

٢ - الأطراف المتمردة السابقة التي قبلت اتفاق سلام دارفور

جيش تحرير السودان/حركة تحرير السودان (فصيل ميناوي)

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم، واختطافهم و اغتصابهم وغيره من الاعتداءات الجنسية الجسيمة عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير .

٣ - الأطراف الخاضعة لسيطرة حكومة جنوب السودان

الجيش الشعبي لتحرير السودان

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل وتشويه أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير .

٤ - الأطراف الخاضعة لسيطرة كل من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان

وحدات مشتركة مندمجة في القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير

السودان

٥ - جماعات من المدنيين المسلحين ذوي ولايات قبلية مشتركين في الاقتتال الطائفي أو

في مواجهات مع أطراف أخرى

الجيش الأبيض (طائفة لو النوير)

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل وتشويه أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير .

٦ - جماعات أخرى تنفذ عمليات على الأراضي السودانية

(أ) قوات المعارضة التشادية

(ب) جيش الرب للمقاومة

الأطراف في الصومال

١ - التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل وتشويه أطفال ومهاجمة مستشفيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير .

٢ - اتحاد المحاكم الإسلامية

هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل وتشويه أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير .

الأطراف في كوت ديفوار

١ - ميليشيات مسلحة تابعة للمعسكر الرئاسي

(أ) جبهة تحرير المنطقة الغربية الكبرى

(ب) الحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار

(ج) التحالف الوطني لشعب وي

(د) الاتحاد الوطني للمقاومة في المنطقة الغربية الكبرى

٢ - القوات المسلحة للقوى الجديدة

هذا الطرف مسؤول أيضا عن الاغتصاب وغيره من الاعتداءات الجنسية الجسيمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير .

الأطراف في ميانمار

١ - جيش التحرير الوطني الكاريني

٢ - الجيش الكاريني

٣ - تاتماداو كيبى (الجيش الحكومي)

٤ - جيش ولاية وا المتحدة

المرفق الثاني

قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم في حالات الصراع المسلح غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، أو في حالات أخرى مثيرة للقلق، مع مراعاة الانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة في حق أطفال

الأطراف في أوغندا

- ١ - جيش الرب للمقاومة
هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم، واختطافهم و اغتصابهم وغيره من الاعتداءات الجنسية الجسيمة عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- ٢ - القوات المسلحة الحكومية ووحدات الدفاع
(أ) وحدات الدفاع المحلية
هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل وتشويه أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
(ب) قوات الدفاع الشعبي الأوغندية
هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم، و اغتصابهم وغيره من الاعتداءات الجنسية الجسيمة عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأطراف في تشاد

جيش تحرير السودان

الأطراف في سري لانكا

- ١ - فصيل كارونا
هذا الطرف مسؤول أيضا عن اختطاف أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- ٢ - تمور تاميل إيلام للتحرير
هذا الطرف مسؤول أيضا عن اختطاف أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأطراف في الفلبين

- ١ - جماعة أبو سياف
- ٢ - جبهة مورو الإسلامية للتحرير
- ٣ - الجيش الشعبي الجديد

الأطراف في كولومبيا

- ١ - جيش التحرير الوطني
- هذا الطرف مسؤول أيضا عن اختطاف أطفال واغتصابهم وغيره من الاعتداءات الجنسية الجسيمة عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- ٢ - القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي
- هذا الطرف مسؤول أيضا عن اختطاف أطفال واغتصابهم وغيره من الاعتداءات الجنسية الجسيمة عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- ٣ - جماعات مسلحة غير مشروعة لا تشارك في عملية التسريح
- (أ) قوات الدفاع الريفية لمقاطعة كاساناري
- (ب) جبهة كاسيكي بيبيتا
- هذان الطرفان مسؤولان أيضا عن قتل أطفال وتشويههم، واختطافهم واغتصابهم وغيره من الاعتداءات الجنسية الجسيمة عليهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الأطراف في نيبال

- الحزب الشيوعي النيبالي (ماوي)
- هذا الطرف مسؤول أيضا عن قتل أطفال وتشويههم واختطافهم ومهاجمة مدارس ومستشفيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.